# معهد التخطيط القومى

## لقـــاء الخبراء

## سلسلة أوراق اقتصاديـــة

## العـــدد رقم (١٥)

فبراير

٢٠١٢

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر-القاهرة مكتب بريد مدينة نصر رقم ١١٧٦٥

A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765 Nasr City

# معهد التخطيط القومي

## لقـــاء الخبراء

## سلسلة أوراق اقتصاديـــة
## العـــدد رقم (١٥)

فبراير
٢٠١٢

## تقديـــــــم

يصدر العدد الخامس عشر من سلسلة الأوراق الاقتصادية للقاء الخبراء الذى يعقد من خلال حلقات نقاشية تتم بمقر المعهد ويهدف إلى تكوين رأى عام علمى مشترك يمثل خلفية مرجعية لاتخاذ القرارات ، وذلك من خلال طرح ومناقشة القضايا المختلفة على الساحة الاقتصادية وبيان درجة تشابكها وتعقد جوانبها ، كذلك اختلاف وجهات النظر بشأن معالجة الآثار المترتبة عليها بحيث تسهم نتائج الحوارات فى تقديم الأسس العلمية والموضوعية التى تساعد وتخدم متخذ القرار .

ويتم ذلك من خلال دعوة المتخصصين المعنيين بتلك الموضوعات من الأكاديميين المميزين، وأصحاب الخبرات من رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدنى ، وذوى الاختصاص من متخذى القرار السابقين والحاليين .

وتتفاوت الموضوعات ما بين :

١- مناقشة مشروعات القوانين الاقتصادية المطروحة .

٢- مناقشة أسس رسم السياسات واتخاذ القرار .

٣- موضوعات ذات طابع مؤسسى .

٤- موضوعات ذات طابع أكاديمى لمناقشة النظريات العلمية الاقتصادية والاجتماعية ومدى قدرتها على تفسير الظواهر المستجدة على الصعيد العالمى والاقليمى والمحلى .

ويتناول هذا العدد الموضوعات الآتية :

- الجزء الأول :

**" استراتيجية إدارة واستغلال أراضى الدولة حتى ٢٠١٧ "**

**الورقة الأولى : دور المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة خطوة على طريق الاستخدام الأمثل لأراضى الدولة**

إعداد : الأستاذ / يسرى المغربى

مستشار اللجنة الوطنية العليا لتخصيص واستخدام موارد الدولة

**الورقة الثانية : استعمالات الأراضى القومية من منظور تنموى**
**(فى ضوء تأثير المتغيرات المحلية والعالمية)**

إعداد : أ.د سامي أمين عامر
استاذ التنمية الاقليمية
كلية التخطيط الاقليمي والعمراني – جامعة القاهرة

- الجزء الثانى:

**الورقة الأولي : خيارات سد عجز الموازنة بين مشـــروطية الاقتراض الخارجى وتكلفة الدين الداخلى**

إعداد : أ.د. حمدى عبد العظيم
استاذ الاقتصاد /الرئيس الأسبق لاكاديمية السادات للعلوم الإدارية

**الورقة الثانية : المداخلة الأساسية**

أ. عبد الفتاح الجبالى
خبير اقتصادى ورئيس مجلس إدارة جريدة الأهرام اليومية

وتأمل إدارة المعهد أن تلبى هذه السلسلة الاقتصادية احتياجات رسم السياسات واتخـــاذ القرارات .

والله ولى التوفيق ،،

**مدير المعهد**

**(أ.د. فادية محمد أحمد عبد السلام)**

# الجزء الأول

# استراتيجية إدارة واستغلال أراضى الدولة حتى ٢٠١٧

## استراتيجية إدارة واستغلال أراضى الدولة حتى ٢٠١٧

### مقدمة

لقد تعرض استخدام أراضى الدولة فى العقود السابقة إلى كثير من سوء الاستغلال والذى تمثل فى المخالفات والتعديات شبه اليومية على تلك الأراضى لأسباب عدة منها : تعدد وتنوع التشريعات التى تحكم إدارة واستغلال والتصرف فى هذه الأراضى ، مما انعكس بدوره على تعدد وتنوع الهيئات والجهات المنوط بها إدارة واستغلال والتصرف فى أراضى الدولة .

كما أن تعدد معايير وأسس تسعير اراضى الدولة ذات النشاط الواحد يرجع إلى عدم وجود مرجعية ثابتة وواضحة لتسعير تلك الأراضى مما أتاح الفرصة لشيوع أوجه الفساد المتعددة سواء فى صورة محاباة بعض ذوى الحظوة وتدنى الأسعار التى يحاسبون على أساسها أو التجاوز بالسماح لهم بمساحات شاسعة ، بالإضافة إلى السماح بتغيير النشاط الذى تم التعاقد على أساسه .

ساعد على ذلك عدم وجود خريطة واضحة لأراضى الدولة مبنية على قاعدة معلوماتية مدققة ومحدثة وذلك باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS للحصول على البيانات والمعلومات المكانية والوضعية التى تمكن من وضع خريطة واضحة ومدققة لعموم أراضى الدولة .

أن خريطة استخدام الأراضى القومية بخصائصها ومحدداتها ومواردها تعتبر المدخل الأمثل لإعادة صياغة المعمور المصرى للخروج من وادى النيل إلى الحيز الجغرافى الأرحب بحيث تتحقق كفاءة التنمية الاقتصادية وحسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من خلال دعم متطلبات التنمية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك على أساس تصور علمى كامل يحقق الأهداف الاستراتيجية (زراعية ، صناعية ، سياحة ، بترول ، تعدين ..الخ) .

كل ذلك استلزم ضرورة تفعيل دور المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة والذى كان قد أنشىء بالقرار الجمهورى رقم (١٥٣) و (١٥٤) لسنة ٢٠٠١ كأحد الوحدات الإدارية التابعة لرئيس مجلس الوزراء والذى من أهم اختصاصاته :

- إعداد خرائط استخدامات أراضى الدولة خارج الزمام فى جميع الأغراض بعد التنسيق مع وزير الدفاع .
- التنسيق بين الوزارات فيما يتعلق بقواعد تسعير الأراضى ونظام بيعها وتحصيل قيمتها وتنظيم حمايتها والتأكد من حصول الخزانة العامة للدولة على الدخل الصافى من تنمية الأراضى التى خصصت لكل وزارة ، مع إجراء الدراسات والبحوث الفنية والتنمية اللازمة لاستخدامات أراضى الدولة خارج الزمام بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية للدولة .

كما اتضح مدى أهمية العمل على الإسراع بمناقشة مشروع قانون استغلال واستخدام أراضى الدولة حتى يتسنى الموافقة عليه وإصداره ، وذلك لكى يتم الاستفادة من أراضى الدولة وتحديد الجهات المنوط بها وضع استراتيجية واحدة لإدارة أراضى الدولة على ضوئها يتم تنظيم الاستفادة بهذه الأراضى ، ويتم التنسيق والمتابعة والرقابة والإشراف حتى تتفاعل جهود التنمية الاقتصادية ، مع تحديد علاقة واضحة تربط بين المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية المنشأ بقانون البناء رقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٨ وكل من الجهاز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة ، والهيئة العامة للتخطيط العمرانى وجهاز حماية الأراضى .

إن حسن إدارة أراضى الدولة يعتبر من الأسس الهامة التى يعتمد عليها تحقيق الرؤية الاستراتيجية لتنمية مصر حتى عام ٢٠٢٥ :

١- **اقتصاديا** : من خلال تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى على الساحة العالمية مع دعم الاعتماد على الموارد المحلية ذات القدرة التنافسية وتعظيم استغلال الموارد الطبيعية الكامنة .

٢- **اجتماعيا** : الحد من معدلات الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان الأقل دخلاً مع دعم تحقيق اللامركزية فى الإدارة والتخطيط والتنمية .

٣- **عمرانيا** : الحد من التفاوتات الاقليمية والاستقطاب الحضرى وتحقيق التوازن العمرانى بحيث يتأتى إعادة تقسيم مصر مكانيا إلى أقاليم تنموية للاستفادة من مقومات وموارد كل منها .

ويدعم ذلك كله الموقع الجغرافى المتفرد لمصر .. مع قدرة على المنافسة فى إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة والنووية وامتلاك مقومات بيئية ذات ميزة تنافسية عالمية فى مجالات السياحة والصناعة الخضراء .

**المنسق العلمي للقاء**

**( أ.د / اجلال واتب )**

# الورقة الأولى

# استعمالات الأراضى القومية من منظور تنموى

## (فى ضوء تأثير المتغيرات المحلية والعالمية)


إعـــداد

أ.د سامي أمين عامر

استاذ التنمية الاقليمية

كلية التخطيط الاقليمي و العمراني – جامعة القاهرة

## استعمالات الأراضي القومية من منظور تنموي
## (في ضوء تأثير المتغيرات المحلية والعالمية)

مقدمة :

تمثل خريطة استعمالات الأراضى القومية الركيزة الأساسية فى صياغة مستقبل التنمية العمرانية لمصر خلال نصف القرن القادم ، فهى تمثل الإطار المكانى لتعظيم دور مصر الخارجى على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا والعالم والاستفادة من موقع مصر المحورى ، كما تساعم هذه الخريطة فى طرح السياسات المناسبة للحفاظ على الأمن القومى لمصر من خلال ادارة الازمات والكوارث والحد من المخاطر الطبيعية والبيئية وتحقيق استدامة الموارد وحماية البيئة .

وتمثل خريطة استعمالات الأراضى القومية بخصائصها ومحدداتها ومواردها المدخل الأمثل لاعادة صياغة المعمور المصرى للخروج من وادى النيل الى الحيز الجغرافى الأرحب ، كما تمثل المرجعية الرئيسية لتحقيق كفاءة التنمية الاقتصادية وحسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية من خلال دعم متطلبات التنمية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة .

من منظور آخر تساهم خريطة استعمالات الأراضى القومية فى تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة من خلال إعادة توزيع السكان والخدمات والأنشطة على كامل المعمور المصرى ورفع مستوى ومؤشر التنمية البشرية لمصر وتفعيل اللامركزية ومكافحة الفقر والحد من التفاوتات الإقليمية فى مستوى التنمية .

وإذا كانت الرؤية الاستراتيجية المقترحة لتنمية مصر ٢٠٥٢ قد تم بناؤها على كافة المعطيات والمتغيرات المحلية والدولية (السياسية- الطبيعية - الاقتصادية- التكنولوجية- الاجتماعية .... الخ) فإن خريطة استعمالات الأراضى القومية تمثل إطارا مناسبا لاستيعاب كافة متطلبات التنمية والتخطيط على المستويين القومى و الإقليمي وبلورة أهداف التنمية الشاملة القطاعية فى إطار مكانى متوازن .

## ١/ التحديات الحالية :

تواجه مصر العديد من التحديات التى تقف حائلاً أمام عملية التنمية وتندرج هذه التحديات تحت مجالات عديدة ينحصر أهمها فيما يلى :

### ١/١ تضاعف عدد السكان خلال الـ ٤٠ عاماً القادمة (وحتى ٢٠٥٢) :

تشير الدراسات إلي أن استمرار معدل النمو السكانى على ما هو عليه حالياً (٢,٠٤% سنوياً) سيؤدى إلى عدد سكان حوالى ١٨٤ مليون نسمة فى عام ٢٠٥٢ (حوالى مليون وربع المليون نسمة سنوياً) مما يتطلب توفير نحو ٦٠ مليون فرصة عمل خلال تلك الفترة .

وقد طرحت ثلاثة احتمالات لمعدل النمو السكانى المستقبلى (الأول: ثبات معدل النمو ٢,٠٤% – الثاني : التناقص التدريجي لمعدل النمو ليصل إلي ١,٧ % – أما الاحتمال الثالث فيتوقع التناقص التدريجى لمعدل النمو ليصل الى ١,٣% سنوياً) وكما يتضح فى شكل (١) ، وقد تم ترجيح خفض معدل النمو السكانى لمتوسط ١,٥% كأحد أهم البرامج القومية المطلوب تبنيها خلال المرحلة القادمة بحيث يصل عدد السكان الى حوالى ١٥٢,٣ مليون نسمة عام ٢٠٥٢ مع العمل على توفير فرص عمل تقدر بنحو ٥٣ مليون فرصة عمل .

شكل (١) تضاعف عدد السكان خلال الـ ٤٠ عاماً القادمة (حتى ٢٠٥٢)

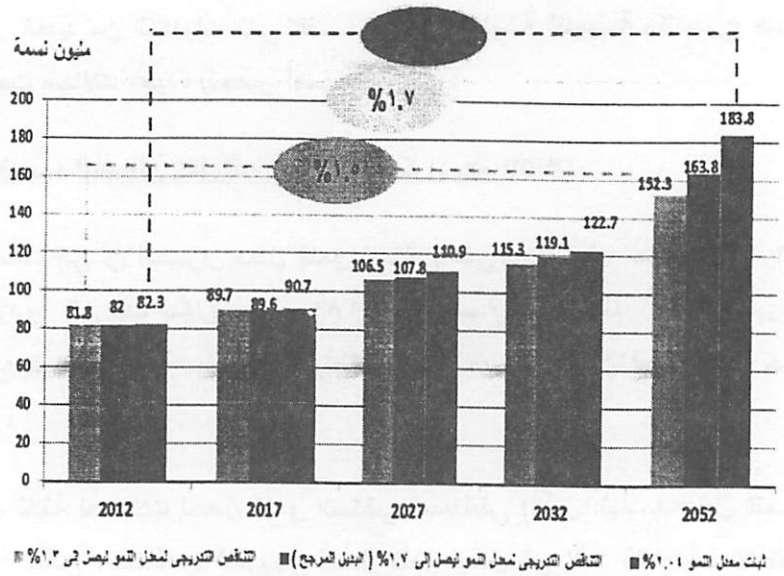


المصدر :- الهيئة العامة للتخطيط العمراني – المخطط القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٠ – مايو ٢٠١١

**٣/١ تحديات الحيز المكاني**

وتتمثل في محدودية المساحة المأهولة ، هشاشة الاستقرار البشري في المحافظات الصحراوية بالاضافة إلي التحديات و المخاطر الطبيعية :

أ. محدودية المساحة المأهولة :

حيث يتركز حوالى ٩٨% من السكان على مساحة تمثل ٤,٦% فقط من مساحة الجمهورية وتتمثل أهم التداعيات الناجمة عن هذا التركز فيما يلى :

- فقدان التوازن بين المعمور واللامعمور .
- اختلال التوازن الحضرى / الريفى .

- عدم اتزان النسق العمرانى (عدم اتزان تراتب أحجام المراكز الحضرية – استقطاب المدن الكبرى للتنمية – عدم اتزان التوزيع الجغرافى للتجمعات العمرانية فى النسق العمرانى).
- تدهور البيئة العمرانية فى المدن والقرى (تدهور المناطق التاريخية ، فقدان الطابع العمرانى ، تلوث البيئة ، انتشار المناطق الفقيرة ، ظهور الإسكان العشوائى والمجازى وإسكان المقابر) .

ب. هشاشة الاستقرار البشرى بالمحافظات الصحراوية بكثافة ٠,٤٤ فرد /فدان

(شكل ٢)

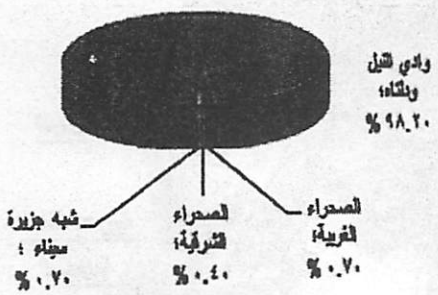


توزيع السكان

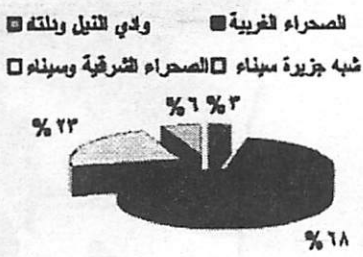


توزيع المسطحات الصحراوية

انجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – التعداد العام للسكان ٢٠٠٦ - وصف مصر بالمعلومات – الاصدار السابع.

ج. الأراضى الصالحة للتنمية فى مصر :

تناولت دراسة اعداد المخطط القومى للتنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠ (الهيئة العامة للتخطيط العمرانى) تحديد الأراضى الصالحة للتنمية فى مصر (تم استبعاد المناطق الجبلية الوعرة ، منطقة بحر الرمال الأعظم ، المناطق التى تتعرض لمخاطر السيول والزلازل ونحر الشواطىء ، والمناطق التى تقع فى نطاق التأثير المباشر للمحطات النووية ...) .

وقد قامت الدراسة بتصنيف أولويات تنمية الأراضى الصالحة للتنمية فى مصر الى مجموعتين رئيسيتين هما : شكل (٣)

- أولوية أولى : الأراضى الصالحة للتنمية وفقاً للموارد وبدون محددات وتقدر بحوالى ٢٤% من المساحة الكلية لمصر .
- أولوية ثانية : الأراضى الصالحة للتنمية وفقاً للموارد وبعض المحددات وتبلغ نسبة مسطحاتها حوالى ١٦% من اجمالى مساحة مصر .

شكل رقم (٣) الأراضى الصالحة للتنمية فى مصر

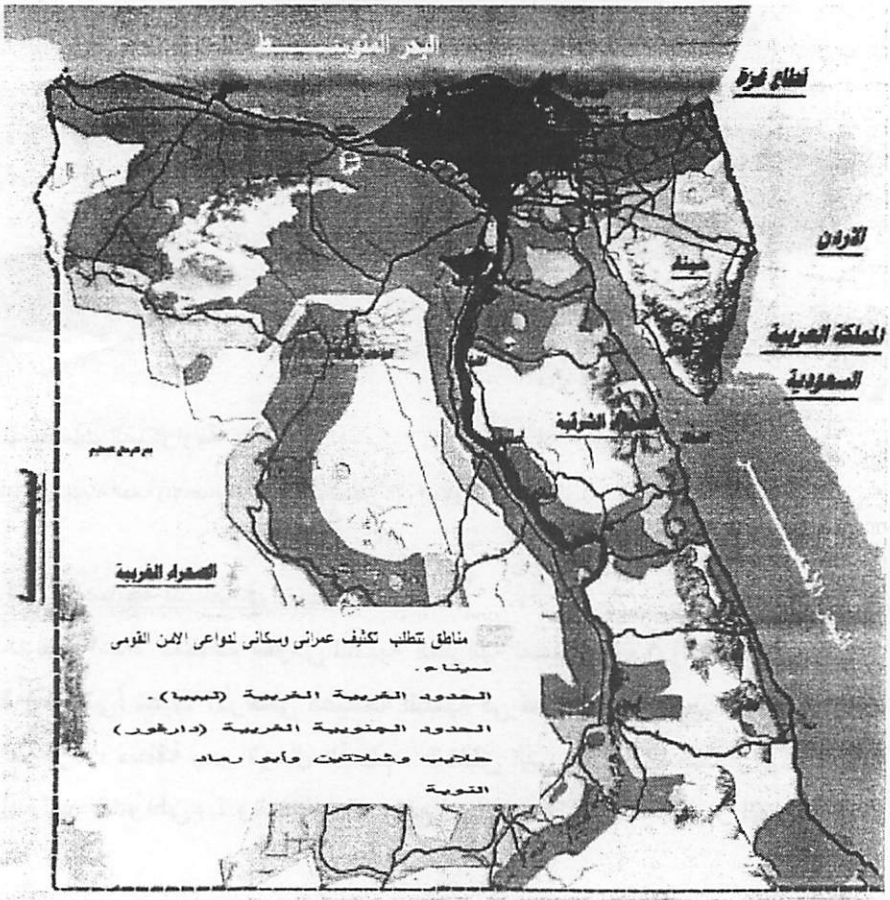


المصدر :- الهيئة العامة للتخطيط العمراني – مشروع اعداد المخطط القومي للتنمية العمرانية ٢٠٥٢ – مايو ٢٠١١

**قضية الفقر :**

تمثل قضية الفقر فى مصر أحد أهم القضايا التنموية حيث تصل نسبة الفقراء على مستوى الجمهورية حوالى ٢٢% طبقاً للأساليب الدولية لقياس الفقر .

ويشير تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ إلي ارتفاع نسبة الفقراء من إجمالى السكان عن متوسط الجمهورية فى معظم محافظات الصعيد وهى أسيوط (٦١%) ، سوهاج (٤٧,٥%) ، بنى سويف (٤١,٥%) ، الأقصر(٤١%)،قنا (٣٩%)والمنيا (٣٠.٩%) بينما جاء باقى محافظات الصعيد حول متوسط الجمهورية.

ويتأتى دور خريطة استعمالات الأراضى القومية فى التصدى لقضية الفقر فى مصر من خلال استعراض أهم التوجهات الاستراتيجية الاقليمية للحد من الفقر على النحو التالى :

- السكان :
  - تشجيع الحراك السكانى شرقاً وغرباً .

- الاقتصاد :
  - التركيز على قطاع الزراعة بتعديل التركيب المحصولى وزيادة معدل الانتاجية .
  - دعم الصناعات الصغيرة .
  - دعم جهود استغلال الموارد التعدينية شرق وغرب النيل .
  - اقامة مناطق صناعية فى المدن الجديدة .
  - اقامة منظومة متكاملة لاستغلال الموارد البيئية الزراعية فى الصناعات الصغيرة .

- العمران :
  - اقامة تجمعات عمرانية جديدة .
  - تحسين البيئة العمرانية فى الريف والحضر (خدمات- بنية أساسية) .
  - حفز تنمية التجمعات الهامشية غرب النيل .

- اقامة تجمعات عمرانية صغيرة فى مناطق الاستصلاح والموارد التعدينية .
- نشر خدمات جديدة متميزة غرب النيل مع التركيز على المناطق الأكثر فقراً .

- الطرق والبنية الأساسية :
- تقوية الوصلات العرضية مع المحاور الاقليمية الطولية .
- زيادة الكبارى على النيل لربط الشرق والغرب .
- تعظيم الاستفادة من النقل النهرى والسكك الحديدية .

جدول (١) : التوزيع النسبي للفقر لأعلي المحافظات المصرية

| أعلي المحافظات | نسبة الفقراء من اجمالي السكان (%) |
|---|---|
| أسيوط | % ٦١ |
| سوهاج | % ٤٧,٥ |
| بني سويف | % ٤١,٥ |
| الاقصر | % ٤١ |
| قنا | % ٣٩ |
| المنيا | % ٣٠,٩ |
| متوسط نسبة الفقر بالجمهورية ٢٢ % | |

## شكل (٤) تصنيف المحافظات طبقا لنسبة الفقراء

أعلى من الجمهورية | متوسط الجمهورية | أقل من الجمهورية

المصدر : تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠

### ٤/١ التفاوتات الاقليمية فى مستوى التنمية البشرية :

بقراءة خريطة التفاوتات الاقليمية فى مستوى التنمية البشرية بين المحافظات المصرية يلاحظ تباينات واضحة بين هذه المحافظات ، وقد اعتمد تصنيف المحافظات من حيث مستوى المخاطر البشرية على أربعة مؤشرات هى نصيب السكان من الناتج المحلى ، دليل التعليم ، معدل البطالة والإعالة الفعلية ، وكما يتضح فى الشكل (٥) حيث تندرج محافظات الصعيد تحت مجموعتى المخاطر الشديدة والمخاطر الشديدة جداً بينما تندرج المحافظات الحضرية والصحراوية ضمن المجموعة متوسطة الخطورة .

وتجدر الاشارة الى أن هذا التصنيف قد تأثر بعدة عوامل منها عدم التوازن فى الاستثمارات والجهود التنموية وكذلك إلى نمط توزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية وحجم الضغوط على هذه الموارد ، وعليه تظهر أهمية ودور خريطة استعمالات الأراضى القومية فى الحد من هذه التفاوتات .

## ٢/الرؤية الاستراتيجية لتنمية مصر ٢٠٥٢ :

### ١/٢ الأهداف :

- **اقتصادياً :**
  - تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد القومى لمصر على الساحة الاقتصادية العالمية لضمان استمرار معدل النمو الاقتصادى بمعدل ٧,٥% سنوياً حتى عام ٢٠٥٢ .
  - دعم الاعتماد على الموارد المحلية ذات القدرة التنافسية وتعظيم استغلال الموارد الطبيعية الكامنة.
  - تحقيق زيادة حقيقية لمتوسط دخل الفرد .

شكل رقم (٥) التفاوتات الاقليمية فى مستوى التنمية البشرية

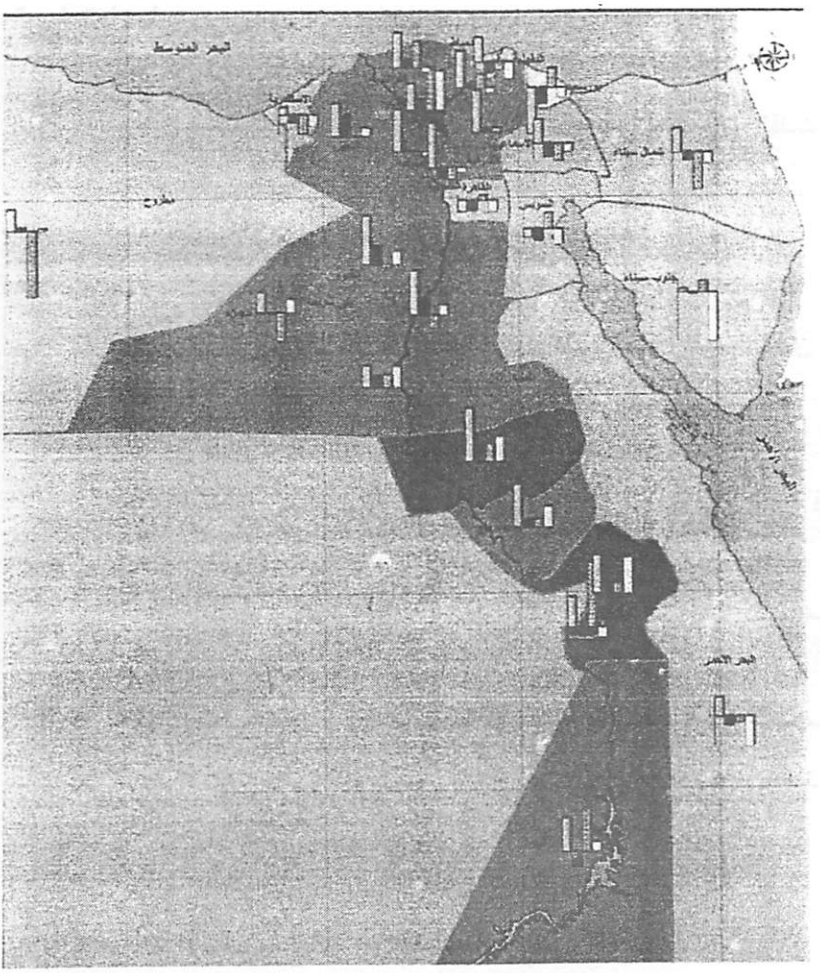

- **اجتماعياً :**
  - الحد من معدلات الفقر والبطالة .
  - تحسين مستويات المعيشة للسكان مع التركيز على احتياجات الفئات منخفضة الدخل .
  - دعم تحقيق اللامركزية فى الادارة والتخطيط والتنفيذ .
- **عمرانياً :**
  - تحقيق التوزيع العادل لفرص التنمية بين أقاليم الدولة للحد من التفاوتات الاقليمية وبين المحافظات داخل الإقليم الواحد .
  - الحد من ظاهرة الاستقطاب الحضرى وتحقيق التوازن العمرانى .
  - تنمية المناطق الصحراوية ذات الحساسية الاستراتيجية والأمنية فى اطار تنموى شامل .
  - تحقيق التكامل والاتزان بين العمران القائم والجديد فى اطار منظومة عمرانية/ متوازنة ومستدامة.
  - تطوير وتحديث كفاءة شبكات البنية الأساسية وزيادة معدلات السلامة والأمان.
  - إعادة تقسيم مصر مكانياً إلي أقاليم تنموية للاستفادة من مقومات وموارد كل منها .

**٢/٢ المؤشرات الأساسية لبناء الرؤية الاستراتيجية للتنمية :**

- انتقال مراكز النمو الاقتصادية العالمية من أوروبا الى جنوب وجنوب شرق آسيا .
- دور مصر الريادى المتنامى فى المجالات المختلفة على المستويين العالمى والاقليمى .

- الميزات النسبية والمقومات الاقتصادية لاقليم قناة السويس وساحل البحر الأحمر القادر على منافسة مراكز النمو فى دبى وسنغافورة .
- قدرة الاقتصاد المعرفى بمجالاته المختلفة على دفع النمو الاقتصادى فى مصر حتى ٢٠٥٢ .
- موقع جغرافى متفرد يجعل من مصر نقطة التقاء شواطىء ثلاث قارات (آسيا وأفريقيا وأوروبا) ومحور انتقال التجارة العالمية بين الشرق والغرب وسهولة اتصالها بالعالم الخارجى ، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحركة الملاحية لقناة السويس والخدمات المصاحبة لها .
- قدرة مصر على المنافسة فى إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة النووية ودورها فى تحلية مياه البحر لاستغلالها فى الأنشطة الزراعية والصناعية فى النطاقات الصحراوية .
- امتلاك مصر مناطق بها مقومات بيئية ذات ميزة تنافسية عالمية فى التنمية فى مجالات الزراعة والسياحة والصناعة الخضراء .

## ٣/٢ عناصر بناء الرؤية الاستراتيجية لتنمية مصر

أ. إعادة اكتشاف مصر مكانياً :

- خارجياً من خلال بواباتها الثلاث :
  - الساحل الشرقى (البحر الأحمر وقناة السويس) .
  - الساحل الشمالى الغربى .
  - الحدود الجنوبية مع السودان .

- داخلياً من خلال :
  - التكتلات العمرانية الحضرية .
  - فتح آفاق وممرات تنموية طولية وعرضية .

ب. اعادة اكتشاف مصر اقتصادياً :

- الاندماج فى النظام العالمى الجديد من خلال مشروع البوابة الاقتصادية الصناعية طويل المدى الذى ينقل مصر إلي مرحلة النمو الاقتصادى الذاتى بما يمكنها من الاستقلال وتحقيق معدل نمو ٦,٥ – ٧% خلال ٣٠ سنة متواصلة بما يحقق :
  - دعم التكامل الاقتصادى مع دول الجوار .
  - استحداث واعادة تفعيل ممر التنمية التاريخى بجنوب مصر عبر درب الأربعين إلى ساحل البحر الأحمر .
  - تنمية محاور طولية جديدة غرباً توازى وادى النيل (ممر التنمية – درب الأربعين مسار النيل القديم) ليتصل مع أفريقيا .
  - التركيز على البوابة الشرقية لمصر للاتصال مع مراكز النمو الاقتصادية العالمية التى انتقلت من أوروبا الى جنوب شرق آسيا .
  - إنشاء مراكز نمو عالمية على بوابة مصر الشرقية تضاهى وتنافس مراكز النمو فى دبى وسنغافورة (خدمات عابرة للقارات) .
  - إعادة تحديث موانىء السويس وبورسعيد واستحداث موانىء على شاطىء البحر الأحمر (مرسى علم- برنيس- حلايب) .
  - اقتراح محور تنموى جديد لانتاج الطاقة الجديدة والمتجددة يوازى الساحل الشمالى الغربى يربط مصر بشمال افريقيا كمحور دولى لخدمات النقل والصناعة مع استخدام المحور الحالى محلياً .
  - إستحداث مناطق اقتصادية جديدة ذات طبيعة خاصة مثل شمال غرب خليج السويس .
  - إحياء فكرة مشروع وادى التكنولوجيا شرق قناة السويس .

- إعداد خريطة للمشروعات الصغيرة للجمهورية والميزة النسبية لكل محافظة مع مراعاة البعد الاجتماعى وتهيئة الظروف لتواصل اقتصادى .
- دعم مساهمة الاقتصاد المعرفى (الصناعات والخدمات المعرفية متوسطة وعالية التقنية ) .

**٤/٢ نص الرؤية :**

**" مصر مركز تنموى اقليمى مندمج عالمياً ومتوازن مكانياً على المستوى القومى"**

**٣/ المحاور الرئيسية للتنمية فى إطار المخطط القومى المقترح لمصر ٢٠٥٢**

استهدفت دراسة المخطط القومى المقترح لتنمية مصر ٢٠٥٢ تعظيم المكون الاقتصادى لاستراتيجية التنمية فى قطاعات الزراعة، الصناعة، السياحة، التجارة والطاقة الجديدة والمتجددة وذلك على النحو التالى :

١/٣ نشاط الزراعة :

جاءت الأولوية لمحاولة تحقيق الاكتفاء الذاتى والاستفادة القصوى من الأراضى ومن ثم رصد الأهداف التالية :

- تطوير قطاع زراعى منافس .

- الاستغلال الأقصى للموارد المائية التقليدية فى استصلاح أراضى زراعية جديدة مع تطوير نظم الرى (٢,٩ مليون فدان) .

- الاعتماد على تحلية مياه البحر والمياه المالحة فى إضافة أراضى زراعية جديدة تعتمد على التقنيات الحديثة للزراعة (٣ مليون فدان) .

جدول رقم (٢) مساحة الاراضى الزراعية المستهدف زراعتها على الموارد المائية التقليديـــة ، المخطط القومى للتنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠- مايو ٢٠١٠ ( بالألف فدان):

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |
| ٢٠٥ | ١٩٥ | (١٠) | ٥١٠ | ٧١٥ |
| ٣٥٠ | ٢٥٠ | (١٠٠) | ٧٠ | ٤٢٠ |
| ٣٥ | ٣٥ | (١٠) | ١٥ | ٥٠ |
| ١٢٦٠ | ٩٤٠ | (٣٢٠) | ٣٠٠ | ١٥٦٠ |
| ٥٠٠ | ٤٥٠ | (٥٠) | ٢٠٠ | ٧٠٠ |
| ٤٥ | ٣٥ | (٢٠) | ١٣٠ | ١٧٥ |
| ١٥ | ٥ | (١٠) | ١٣٥ | ١٥٠ |
| ٤٩٠ | ٤٧٠ | (٢٠) | ١٠ | ٥٠٠ |
| | | | | |
| ٣٠٠٠ | مساحة الاراضى الزراعية المقترح زراعتها على الموارد المائية غير التقليدية (بالالف فدان) | | | |
| | اجمالى مساحة الاراضى الزراعية المقترح زراعتها خلال الاربعين سنة القادمة | | | |

المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمرانى - المخطط القومي لتنمية مصر ٢٠٥٢ – مايو ٢٠١١

### ٣/٣ نشاط الصناعة

تعظيم وتطوير دور الصناعة فى عملية التنمية وزيادة مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى والتوظيف من خلال نمو الصناعة بقدرة تنافسية عالية مـــع التركيـــز على أسواق التصدير وتم رصد الأهداف التالية :

- المبادرات الرئيسة بخصوص الصادرات وتطوير المجمعات المتكاملة
- إنتاج سلع تنافسية على مستوى العالم مع تطوير البنية التحتية المتطـــورة وتـــوفير مصادر جديدة للطاقة
- التكامل مع قطاعى التجارة والخدمات إيجابيا بنمو التصنيع والصادرات

جدول رقم (٣) هيكل العمالة ( بالمليون عامل)

| القطاع | 2010 | 2027 | 2052 |
|---|---|---|---|
| الزراعة | 5.4 | 6.7 | 8.8 |
| الصناعة | 2.86 | 4.6 | 8.7 |
| التشييد والبناء | 2.79 | 3.8 | 5.7 |
| التجارة والتمويل | 2.8 | 4.6 | 9.1 |
| النقل والتخزين | 3.16 | 4.8 | 8.5 |
| السياحة | 0.96 | 1.7 | 3.9 |
| الاتصالات | 0.36 | 0.7 | 1.5 |
| الخدمات الاجتماعية والعامة والشخصية | 4.6 | 5.1 | 5.8 |
| لإجمالى ( بالمليون) | 22.93 | 31.96 | 52.10 |

المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمرانى – المخطط القومى للتنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٠- مايو ٢٠١٠

شكل (٦) الناتج الاجمالي الصناعي ( بالمليار جنيه)

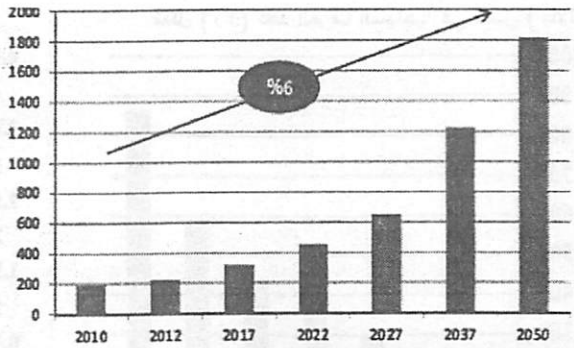


شكل (٧) العمالة الصناعية ( بالمليون )

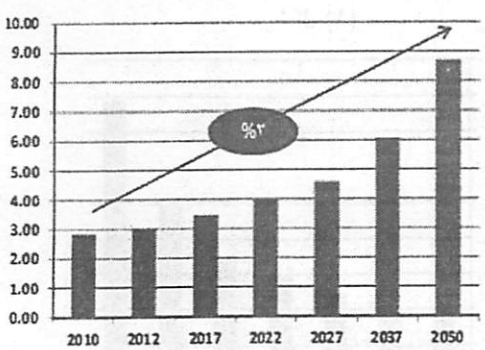

### ٣/٣ نشاط السياحة

المستهدف زيادة عدد السائحين خلال الـ ٤٠ عاما القادمة ليصل إلى حوالى ٥٢ مليون سائح سنويا (طبقا لتقديرات وزارة السياحة) ، الاشكال (٨-٩-١٠) .

ولتحقيق ذلك فهناك مجموعة من المتطلبات الأساسية تتلخص فيما يلى :

- الاستقرار السياسى وضمان الامان
- رفع جودة المنتج السـياحى وتنوعه تنشيط التسويق .
- مناطق جديدة للسياحة الترفيهية بالساحل الشمالى والبحر الاحمر مع ربطها بالسـياحة الثقافية بالوادى.
- تطوير البنية التحتية خاصـة الموانىء وشبكة النقل .
- الاهتمام بقضايا البيئة وسياحة السفارى تنمية قدرات العاملين بالمجال السياحى .

شكل (٨) عدد السائحين القادمين إلي مصر(بالمليون)

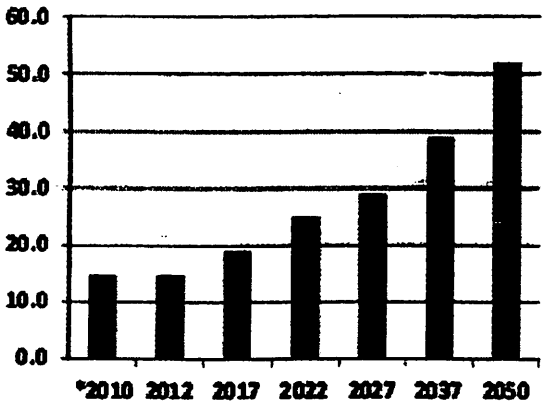


*المصدر : - التقرير الإحصائى لوزارة السياحة عام ٢٠١٠
: استراتيجية التنمية السياحية لمصر ٢٠٢٠-وزارة السياحة

شكل (٩)

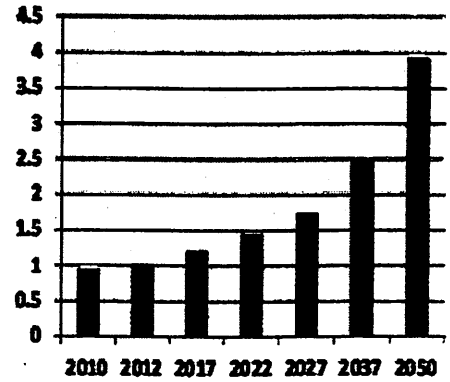


المصدر:الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء التقرير الاحصائى السنوى

شكل (١٠) عدد الغرف السياحية في مصر ( بالألف)

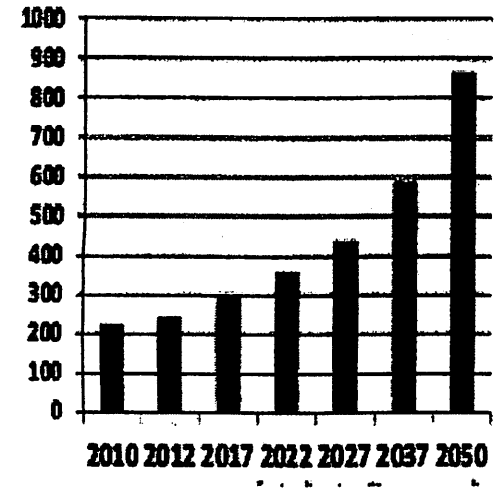

### ٤/٣ نشاط التجارة

مضاعفة العمالة وزيادة الناتج المحلى الاجمالى للتجارة بمعدل نمو ٥,١ % مما يتطلب:

- تطوير شبكات النقل للربط بين أسواق الإنتاج وأسواق الاستهلاك ومنافذ التصدير .
- التوسع والتنويع فى شبكات النقل الداخلى .
- توفير المناطق اللازمة لتجارة التجزئة الحديثة والخدمات الوجستية .

شكل (١١) الناتج المحلي الاجمالي للتجارة الداخلية ( بالمليار جنيه )

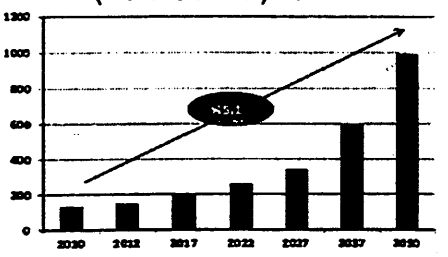

شكل (١٢) العمالة الداخلية بالتجارة الداخلية ( بالمليون )

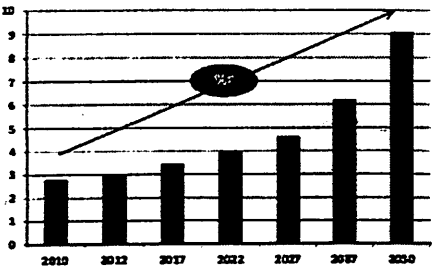

المصدر :- الهيئة العامة للتخطيط العمراني – مشروع اعداد المخطط القومي للتنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٢ – مايو ٢٠١١

### ٥/٣ الطاقة

الاحتياج إلى توفير عناصر جديدة للطاقة لمواكبة متطلبات التنمية خاصة مع توقع نضوب العناصر التقليدية فى مصر خلال (١٥-٢٥عاما) .

- الطاقة الشمسية فى صحارى مصر تعادل مليون برميل نفط لكل كيلو متر مربع سنويا
- مشروع ديزرتيك باستثمارات ٤٠٠ مليار يورو لإمداد أوربا بنحو ١٥% من احتياجاتها من الطاقة عام ٢٠٥٠ واستغلال الطاقة فى تحلية مياه البحر والاستصلاح .

شكل (١٣) مشروع الطاقة الجديدة الاوروبي في الصحراء الكبري

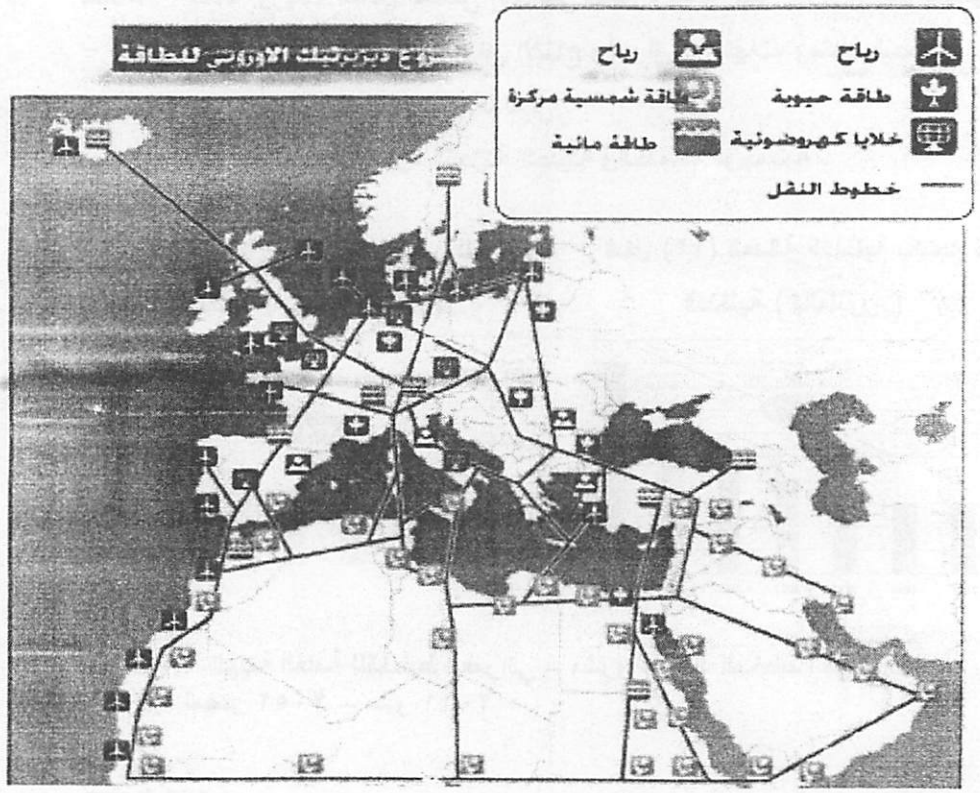


## ٤/ المخطط القومي للتنمية العمرانية لمصر ٢٠٥٢

### ١/٤ توزيع الانشطة بالمخطط القومى المقترح ٢٠٥٢ – شكل (١٤)

## شكل رقم (١٤)

## توزيع الانشطة بالمخطط القومى المقترح ٢٠٥٢

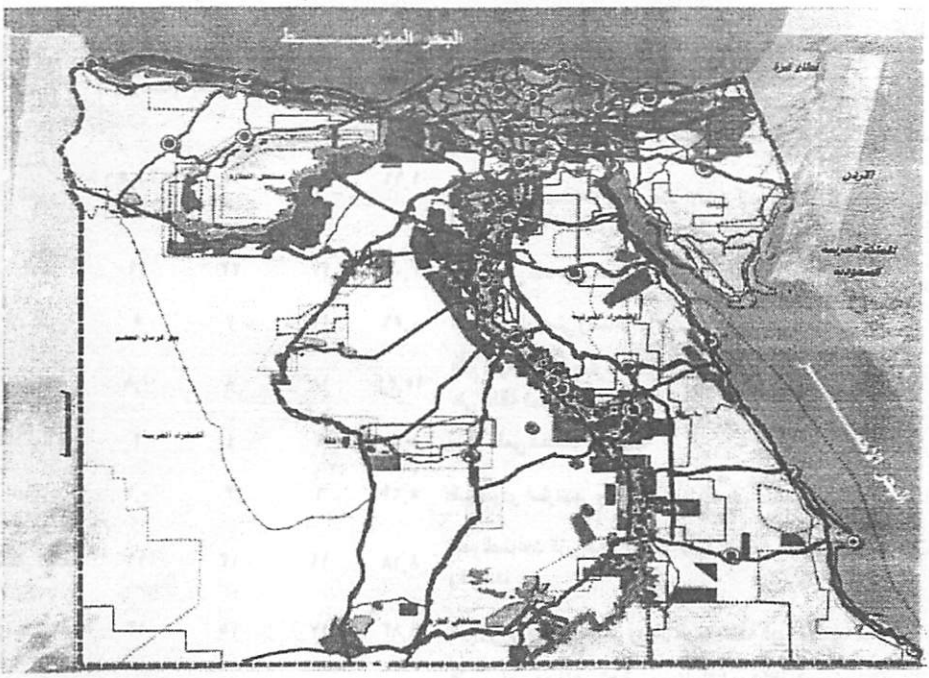


**التجمعات العمرانية**

- مراكز تنمية إقليمية ٢٠٥٠
- مراكز ٢٠٥٠ Gate
- مراكز بيئية متطورة
- مراكز تنمية سياحية
- مراكز تنمية ريفية
- مدن وأقطاب صناعية
- مدن مليونية مقترحة

**الزراعة**

- الزراعة القائمة
- إستصلاح مقترحة
- مراعي مقترحة
- مزارع سمكية

**الصناعة**

- صناعة معتمدة
- صناعة مقترحة
- أراضى للأنشطة التعدينية
- مواقع مزارع الرياح

**السياحه**

- أراضى للأنشطة السياحية
- أراضى سياحة السفاري
- مسار مقترح لسياحة السفاري
- محميات طبيعية صدر قرارات بتحديدها
- محميات طبيعية تحت الدراسة

**إمكانية الوصول**

- محاور دولية وإقليمية
- محاور رئيسية
- المحاور العرضية المقترحة
- محور طولى مقترح
- المحاور الطولية المراد تقويتها

## ٢/٤ الدور المقترح للاقاليم التنموية

جدول (٤) الأنشطة الرئيسية بالأقاليم التنموية المقترحة

| الإقليم | السكان ٢٠١٠ (مليون نسمة) | السكان ٢٠٢٧ (مليون نسمة) | السكان ٢٠٥٢ (مليون نسمة) | % المساحة | الأنشطة الرئيسية للإقليم |
|---|---|---|---|---|---|
| القاهرة الكبرى | ٢٢,٥ | ٢٥ | ٣٠ | ١.٦٦ | يضم: - نطاق عاصمة الدولة التى تمثل مركز الحكم والمؤسسات والخدمات الإدارية<br>- باقى محافظات الاقليم تمثل الامتداد العمرانى للتوسع وستتركز بها الأنشطة الاستثمارية المنافسة على المستوى القومى والدولى |
| الدلتا | ٢١ | ٢٣ | ٢٧ | ٣.٠٧ | إقليم زراعى صناعى ينافس على المستوى المحلى والقومى |
| الاسكندرية | ٥ | ٧ | ١٢ | ٠.٥٦ | اقليم خدمى لوجستى وصناعى وزراعى ذو بنية متطورة |
| مطروح | ٠.٨ | ٨ | ١٨ | ١٥.٣٤ | إقليم تنمية متكاملة يستوعب اكبر قدر من الزيادة السكانية المستقبلية يعتمد على الطاقة الجديدة وتحلية مياه البحر |
| قناة السويس | ٢ | ٤ | ٨ | ١.٣١ | مركز عالمى للخدمات اللوجستية |
| سيناء | ٠.٧ | ٣ | ٦ | ٥.٦١ | اقليم حدودى إستراتيجى وأمنى ذو قوام إقتصادى سياحى وصناعى وزراعى |
| شمال الصعيد | ١١ | ١٣ | ١٩ | ٨.١٨ | اقليم للصناعات الزراعية والنباتات الطبية التصديرية وتوليد الطاقة الجديدة والمتجددة |
| وسط الصعيد | ١٣ | ١٥ | ١٧ | ٩.٨٣ | اقليم زراعى صناعى سياحى ومركز لتوليد الطاقة الجديدة وتحلية مياه البحر |
| جنوب الصعيد | ٣.٥ | ٥ | ٩ | ١٦.٩٧ | إقليم سياحى وصناعى تعدينى ومركز لتوليد الطاقة الجديدة وتحلية مياه البحر |
| الوادى الجديد | ٠.٥ | ٣ | ٦ | ٣٧.٤٧ | إقليم سياحى بينىومركز لتوليد الطاقة الجديدة والمتجددة |
| الجمهورية | ٨٠ | ١٠٦ | ١٥٢ | ١٠٠ | |

المصدر :- الهيئة العامة للتخطيط العمراني – مشروع المخطط القومي لتنميـــة مصـــر ٢٠٥٢ .

## ٣/٤ شبكة النقل و الطرق القائمة والمقترحة

شكل (١٥) شبكة النقل و الطرق القائمة و المقترحة

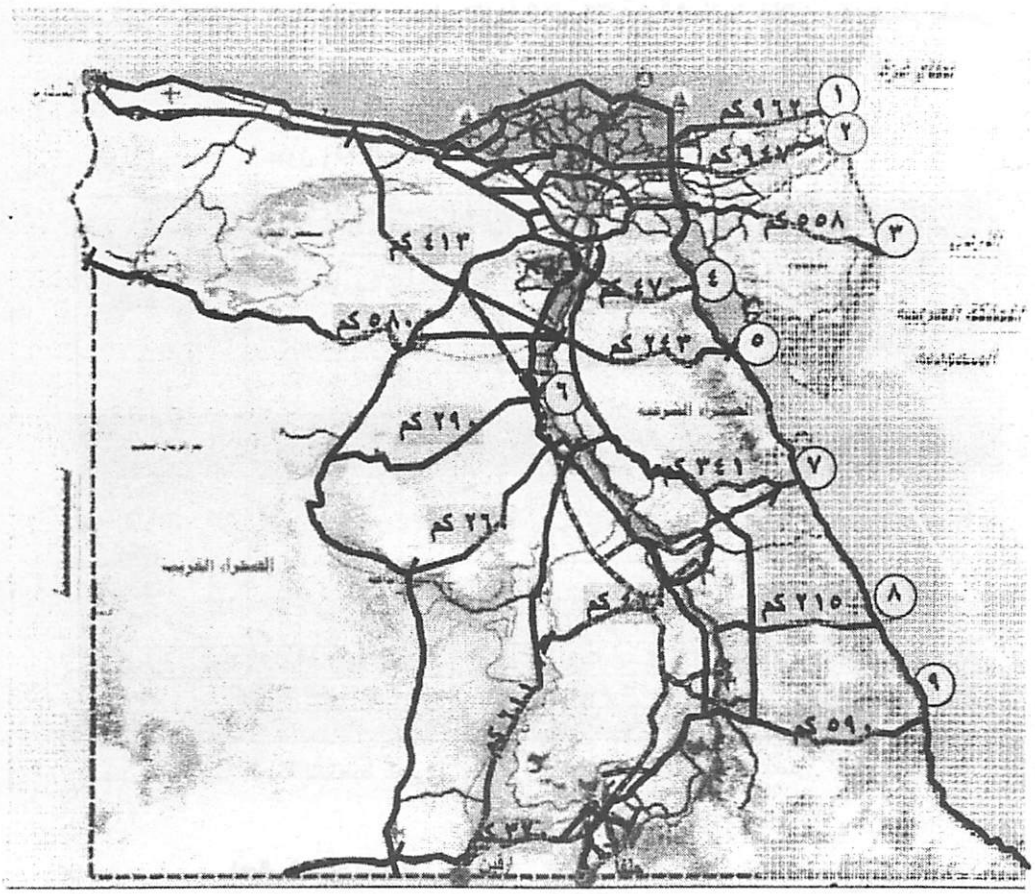


١- الطريق الساحلي الدولي (رفح /السلوم)

٢- العوجا / الإسماعيلية / طنطا / وادي النطرون / طريق الجيش / السلوم

٣- طابا / السويس / القاهرة / طريق الجيش

٤- الزعفرانة / بني سويف (الكريمات) – الطمين

٥- رأس غارب / (بني مزار): / (الواحات البحرية – سيوة) / و: (بني مزار) / رأس الحكمة

٦- ملوى /الفرافرة

٧- طريق الصعيد / البحر الاحمر (سفاجا / اسيوط) – الداخلة – (الخارجة) /أرقين جنوبا

٨- مرسي علم – أدفو

٩- رأس بناس /وادي أسوان/ حلفا

طرق قائمة

طرق تحت التنفيذ

طرق تحت الدراسة

مطار دولي ميناء رئيسي

مطار محلي ميناء محلي

ممر التنمية – د. فاروق الباز

المحاور العرضية المقترحة

المحاور الطولية المراد تقويتها

محور طولي مقترح

## ٤/٤ المساحات المطلوبة للانشطة وفقا للمخطط المقترح

مضاعفة مساحة المعمور المصري خلال ٤٠ عام

إجمالي المساحات المطلوبة لاستيعاب الزيادة السكانية وأنشطتها خلال ٤٠ عام تقدر بنحو ١٢ مليون فدان بزيادة قدرها ٥ % تصل بنسبة المعمور إلي ١١ %

جدول (٥) المساحات المطلوبة للأنشطة وفقا للمخطط المقترح

| القطاعات | قوس العمل (بالمليون) | | الاحتياجات المستقبلية ٢٠١٠-٢٠٢٧ من الأراضي | | | قوس العمل (بالمليون) | الاحتياجات المستقبلية ٢٠٢٧-٢٠٥٠ من الأراضي | | | إجمالي الاحتياجات المستقبلية ٢٠١٠-٢٠٥٠ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2010 | 2027 | العمالة المضافة (بالمليون) | | مساحة الأراضي المضافة (المليون فدان) | 2050 | العمالة المضافة (بالمليون) | | مساحة الأراضي المضافة (المليون فدان) | العمالة (بالمليون) | مساحة الأراضي المضافة (المليون فدان) |
| | | | العدد | % | | | العدد | % | | | |
| الصناعة | 1.6 | 2.85 | 1.1 | 8.2 | 0.135 | 4.75 | 1.9 | 13.2 | 0.225 | 3.0 | 0.36 |
| الخدمات الانتاجية (سياحة / تجارة / نقل / إتصالات) | 7.28 | 11.8 | 4.52 | 40.8 | 1.205 | 23 | 11.2 | 56 | 1.3 | 15.72 | 2.5 |
| الخدمات العامة (التشييد والبناء / أخرى) | 7.39 | 8.9 | 1.51 | 36.6 | ---- | 11.5 | 2.6 | 13 | ---- | 4.11 | ---- |
| الإجمالي | 22.93 | 32.0 | 9.07 | 100 | 4.24 | 51.00 | 20 | 100 | 4.6 | 28.07 | 8.8 |
| * العمران | الزيادة في عدد السكان ٢٩ مليون نسمة | | | | 1.2 | الزيادة في عدد السكان ٥١ مليون نسمة | | | 2.0 | | 3.2 |
| الإجمالي العام | | | | | 5.44 | | | | 6.6 | | 12.0 |

المصدر :- الهيئة العامة للتخطيط العمراني – مشروع المخطط القومي لتنمية مصر ٢٠٥٢

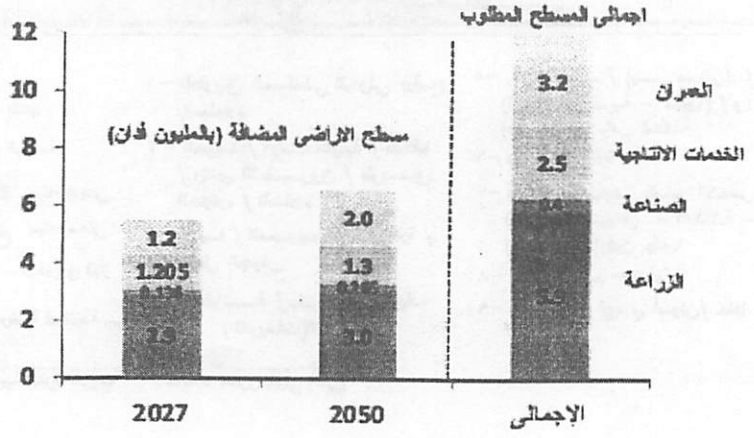

# الورقة الثانية

# دور المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضى الدولة

# خطوة على طريق الاستخدام الأمثل لأراضى الدولة

إعـداد

الأستاذ / يسـرى المغربى

مستشار اللجنة الوطنية العليا لتخصيص

واستخدام موارد الدولة

## دور المركز الوطني لتخطيط استخدامات
## أراضي الدولة
## خطوة على طريق الاستخدام الأمثل لأراضي الدولة

**مقدمة :**

ما من شك أن حجر الزاوية الرئيسي في اى عملية استثمارية هو الأرض التي سيقام عليها المشروع من حيث مساحتها وموقعها النسبي ونوعيتها والنشاط الملائم لها ومرافقها ومواردها الطبيعية المتاحة ونطاق الكثافة السكانية المحيطة بها والعوامل الأخرى التي تتفرد بها .

إلا انه من غير المعقول أن تكون أسس إدارة أراضى الدولة المتوارثة منذ عدة عقود صالحة للتطبيق في الوقت المعاصر وذلك على اعتبار أن هذه الأسس على ما بها من عيوب يمكن اعتبارها إفراز طبيعي تسبب فيه العوامل التالية:-

- تعدد وتنوع التشريعات والقوانين التي تحكم إدارة واستغلال والتصرف في الاراضى.
- وبتعدد وتنوع تلك التشريعات تتعدد وتتنوع الهيئات والجهات المناط بها إدارة واستغلال والتصرف في هذه الاراضى وكذلك تعدد الجهات التي تباشر استغلال أراضى ذات نشاط واحد.
- تعدد معايير وأسس التسعير للأراضي ذات النشاط الواحد .
- عدم وجود مرجعية ثابتة وواضحة لتسعير أراضى الدولة عموماً .
- الأخذ بنظام الشهر الشخصي لدى أغلبية مأموريات الشهر العقاري والتوثيق .

من اجل ذلك .....كان إنشاء المركز الوطني .

**اختصاصات المركز الوطني**

كأحد الحلول التي رؤى جدوى الأخذ بها للقضاء على مشكلات إدارة أراضى الدولة في مصر انشىء المركز الوطني بالقرار الجمهوري رقم١٥٣ لسنة ٢٠٠١ كأحد الوحدات الإدارية التابعة لرئيس مجلس الوزراء ويختص بما يلي :

- حصر وتقويم اراضي الدولة خارج الزمام و إعداد التخطيط العام لتنميتها ولإستخداماتها في إطار السياسة العامة للدولة.
- إعداد خرائط استخدامات أراضي الدولة خارج الزمام في جميع الأغراض بعد التنسيق مع وزير الدفاع.
- تسليم كل وزارة خريطة الأراضي المخصصة لاستخدامات أنشطتها ، والتي سيكون لها وحدها السلطة الكاملة في التخصيص والإشراف علي الاستخدام والتنمية والتصرف.
- حصر البرامج السنوية لتنمية واستخدامات الاراضي لكل وزارة وموازنة الإيرادات والمصروفات في التنمية.
- التنسيق بين الوزارات فيما يتعلق بقواعد تسعير الأراضي ونظام بيعها وتحصيل قيمتها وتنظيم حمايتها .
- التأكد من حصول الخزانة العامة للدولة علي الدخل الصافي من تنمية الأراضي التي خصصت لكل وزارة .
- التنسيق مع وزارة الدفاع بشأن الاستخدامات المختلفة للأراضي خارج الزمام بما لا يتعارض مع شئون الدفاع عن الدولة .
- الاشتراك في اختيار وتحديد المواقع اللازمة للمشروعات الرئيسية الجديدة بالدولة (الطرق - خطوط السكة الحديد - الموانى والمطارات - المناطق الاقتصادية وغيرها). والتنسيق بين أجهزة الدولة بشأن استخدامات أراضي هذه المواقع.
- إعداد الدراسات الخاصة بأراضي الدولة خارج الزمام غير المحدد لها أوجه استخدام.
- الاحتفاظ بجميع البيانات الخاصة بأراضي الدولة خارج الزمام ، وما يخصص منها لكل وزارة ، والاستخدامات السنوية لهذه الأراضي وما يتبقي منها دون استخدام .

— إعداد الخرائط التفصيلية لتخطيط استخدامات الاراضى خارج الزمام من واقع خريطة التخطيط العام .

— توثيق حدود كردونات المدن والقري وإعداد الدارسات الخاصة بتوسعاتها أو تعديلها سواء للمحافظات التي لها ظهير صحراوي أو تلك التي ليس لها ظهير صحراوي .

— إبداء الرأي في طلبات الوزارات وأجهزة الدولة المختلفة لتعديل استخدامات الأراضي التي سبق تخصيصها او بتخصيص وإضافة أراضي جديدة لها .

— معاونة الجهات المختصة بالدولة لتنفيذ السجل العيني .

— إبداء الرأي في الخلاف بين الوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض أو بينها وبين الأفراد حول تحديد الجهة المختصة بإدارة واستغلال والتصرف في أية أراضي مخصصة لهذه الجهات خارج الزمام .

— إجراء الدراسات والبحوث الفنية والبيئية اللازمة لاستخدامات أراضي الدولة خارج الزمام بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية للدولة."

**<u>ويتضح من استعراض هذه الاختصاصات جميعها أن المشرع قد أناط بهذا الكيان الجديد ما يلي</u>:**

- تحقيق منظومة استخدام مثالي لأراضى الدولة.
- رسم إطار عام وخلاق للمشروعات الاقتصادية .
- الإسهام البناء والملموس في تنفيذ خطط التنمية .
- التفاعل السريع والحاسم مع أى عوائق إدارية أو انزعة روتينية تحول دون استخدامات الاراضى المثالية.

ولعل وضعية المركز بين الجهات الحكومية ودائرة تنسيقاته الموضحة فيما بعد تتيح له إدراك النتائج المرجوة من إنشائه و تحقيق الأهداف التي تسعى إليها اختصاصاته .

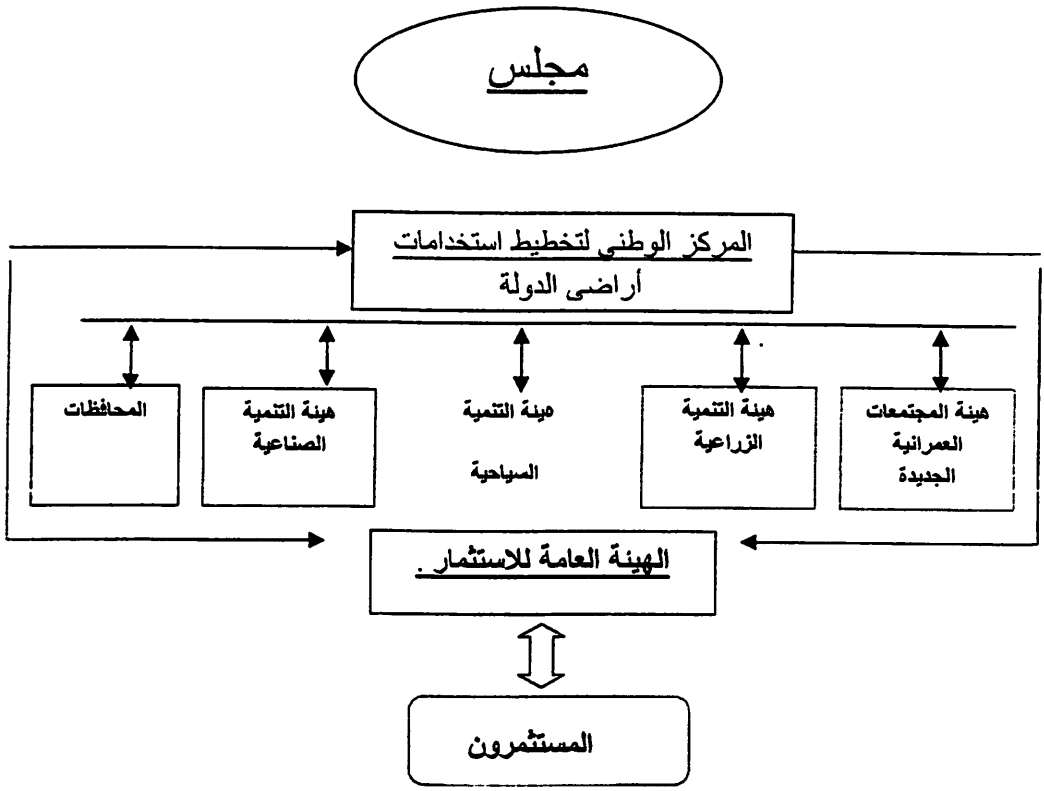


ثم صدر القرار الجمهوري رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ بشان استخدامات أراضى الدولة حتى عام ٢٠١٧ محددا الأنشطة المختلفة وفقا للخريطة المرفقة به كنقطة نظام وضعتها الدولة بالإلتفات إلى أراضيها لتعظيم الإستفادة منها واستخدامها استخداما مثاليا فيما يخدم خطط التنمية ويعبد الطرق المؤدية إلى زيادة الإنتاج ومضاعفة الدخل .

وقد نص في المادة الأولى منه على انه :-

" فيما عدا المناطق الإستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الاراضى الصحراوية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ المشار إليه،تخصص المساحات الموضحة الحدود والمعالم على الخريطة المرفقة لاستخدامات أراضى الدولة حتى عام

٢٠١٧ في الأغراض والأنشطة الزراعية والصناعية والعمرانية والسياحية والبيئية وأنشطة النقل والكهرباء وهيئة قناة السويس ".

كما نص في المادة الثالثة على انه :-

" فيما عدا أراضي المناطق الإستراتجية ذات الأهمية العسكرية والأراضي المنصوص عليها في المادة الأولي من هذا القرار ، يكون تخصيص باقي أراضي الدولة الصحراوية بقرار يصدر من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة ، وذلك مع عدم الاعتداد بوضع اليد عليها ، ودون الإخلال بالتصرفات والمراكز القانونية القائمة وقت العمل بهذا القرار."

## خطة استخدامات أراضي الدولة حتى عام ٢٠١٧

**عيوب النظام قبل القرار الجمهوري ١٥٣، ١٥٤ لسنة ٢٠٠١**

- خضوع التخصيص للجهود القطاعية المنفردة وفق مخططات مكتبية ترتبط دوما بسياسات أشخاص القائمين عليها دون تنسيق يذكر مع باقي الجهات المعنية.
- ترك الأراضي المخصصة دون استخدام في الأغراض المخصصة من أجلها .
- غياب آليات المتابعة والرقابة على استخدامات الأراضي التي تم تخصيصها.
- عدم وجود أي مرجعية ثابتة وحقيقية للحصول على بيانات ومعلومات أراضي الدولة.
- صعوبة حصر أراضى الدولة وتقويمها سواء المستخدم فعلاً أو غير المستخدم.
- عدم وجود أي مخططات مستقبلية لاستخدامات الأراضي وفق خطة التنمية الاقتصادية .
- اتجاه خطط التنمية واستخدامات أراضي الدولة في خطوط متوازية يصعب التقائهما .
- وجود تداخلات جزئية وكلية في استخدامات أراضى الدولة .
- نشوء العديد من الأنزعة والخلافات والدعاوى نتيجة إلى هذا التداخل.
- استشراء التواجدات الغير قانونية وتكوين العشوائيات وأوضاع اليد على العديد من المساحات المملوكة للدولة .

- تغيير استخدامات الأراضي دون قيود أو ضوابط وضياع مستحقات مالية هائلة على الدولة مع انتشار أسوأ النماذج لسوء استخدام أراضى الدولة .
- تجاوز المقننات المائية وإهدار ثروات البلاد منها .
- تعثر تنفيذ السجل العيني .
- تعدد معايير التسعير وأساليب التصرف وأساليب الحماية .
- صعوبة اختيار مواقع المشروعات الرئيسية الجديدة.

**نتائج ومميزات تطبيق القرار الجمهوري ١٥٤ لسنة ٢٠٠١**

بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية رأت استخدامات أراضى الدولة النور وفق اقتراب معقول تم درجه في خريطة استخدامات أراضى الدولة حتى عام ٢٠١٧ بحيث تتحدد أنواع ذلك الاستخدام وفق مساحات محددة من واقع خطة زمنية ،وهو ما حتم ضرورة إنشاء المركز الوطني كهيئة عامة تتبع رئيس مجلس الوزراء وتعنى بإدارة استخدامات أراضى الدولة وتعظيم العائد منها على النحو التالي : زراعى ، عمرانى ، صناعى ، وسياحى ..الخ

لاشك أن ثمرة تلك الخريطة يمكن جنيها متى شهدت تفعيلا حقيقيا وتنسيقاً فاعلا بتحقيق النتائج التالية :-

- اعتبار المركز الوطني حجر الزاوية ومحور الارتكاز لسائر الوزارات والهيئات المعنية وعنده تلتقي جميع الاستخدامات والمخططات بحيث يعمل المركز على بلورتها في إطار السياسة العامة للدولة بعد إزالة ما قد يكون بينها من تعارض أو تتداخل وفقاً للبيانات والمعلومات الموسوعية التي يهتم بجمعها بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية .
- تدارك عيوب أسلوب إدارة أراضى الدولة في الفترة السابقة على إنشائه من حيث :-

حصر وتقويم أراضى الدولة وإعداد مخططات تنميتها واستخداماتها وإعداد خرائطها في كل نشاط على حدة وحصر برامج تنميتها السنوية وقواعد تسعيرها ونظام بيعها وتحصيل قيمتها وتنظيم حمايتها والتحقق من تحصيل أثمانها والمساهمة في اختيار مواقع المشروعات العملاقة وإعداد الدراسات

اللازمة عنها وتوثيق حدود كردونات المدن والتصرف وإعداد دراسات تنميتها وتوسعاتها وإبداء الرأي في أي استخدامات جديدة أو تعديل استخدامات مخططة وإبداء الرأي في أي خلافات بشأن إداراتها .

**الخريطة الاستثمارية لباقي أراضي الدولة خارج خطة عام ٢٠١٧**

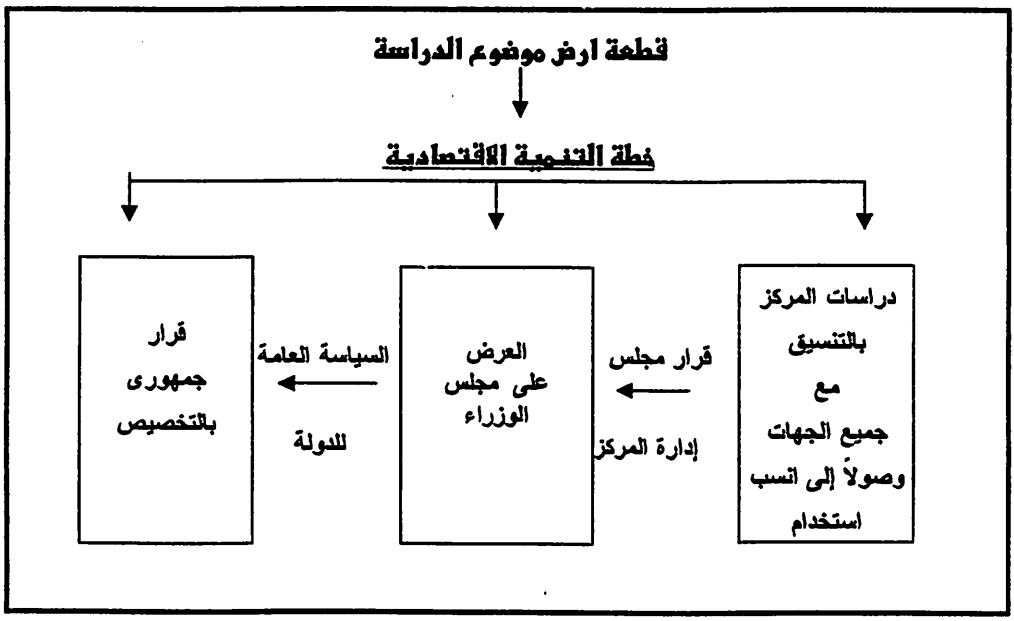


**ويترتب على ذلك المزايا التالية :**

- التعامل مع سلبيات الماضي المتراكمة لمعالجتها قدر الإمكان وتغيير الثقافات السائدة في مجال إدارة واستغلال أراضى الدولة .
- وضع إستراتيجية طموحة وخلاقة لاستغلال الاراضى وفق سياسة محددة تلتقي مع خطة التنمية في نقطة واحدة لتحقيق صالح الدولة كلها
- توظيف استخدامات أراضى الدولة توظيفاً مثاليا بما يتفق مع طبيعتها والظروف المحيطة.

- وضع تصور علمي كامل يحدد الاستخدام الأمثل لجميع الأراضي علي مستوي جمهورية مصر العربية بما يحقق الأهداف الإستراتيجية (زراعة – صناعة – سياحة – بترول وتعدين – .....) وبما يحقق أقصي استغلال للمقومات الأساسية لأراضي الدولة.
- إعداد المقترحات والتصورات الموثقة بنتائج الأبحاث العلمية وتطبيقاتها علي نوع استخدامات الأراضي بما يحقق التوازن بين المقومات والمتطلبات ويزيد العائد المالي ويدعم متخذي القرار.
- متابعة تنفيذ مخطط استخدامات الأراضي عن طريق تفعيل البرامج الزمنية اللازمة للتنفيذ وكذلك وضع ضوابط ومحددات الاستخدام وتفعيل هذه الضوابط من خلال برامج متابعة مكثفة ومنظمه ولها القدرة علي معالجة المشاكل بدلا من التراكم السلبي لها.
- وضع معايير ثابتة وواضحة لتخصيص أراضي الدولة بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- وضع مبادئ واحدة للتسعير ومعايير ثابتة للتصرف في أراضي الدولة تحقق الشفافية المرجوة وتخدم خطط التنمية .

# مناقشات وتوصيات جلسة الخبراء

## حول

## "استراتيجية استخدامات واستغلال أراضي الدولة حتى عام ٢٠١٧

## " استراتيجية استخدامات واستغلال أراضي الدولة حتى عام ٢٠١٧

الواقع أن الأوراق التى قدمت قد ساعدت على إثراء النقاش ، وفي بعض الأحيان الى احتدامه حيث أن الورقة الأولى اهتمت باستعمالات الأراضي القومية من منظور تنموى وبتقديم رؤية معتمدة على بعض التجارب العالمية وذلك من خلال استدعاء خبراء من بيوت الخبرة الأجنبية لعرض رؤيتهم ومنهجهم ... وأن هذه الرؤية تستلزم موافقة الدولة على هذه الرؤية بالإضافة الى المشاركة المجتمعية لاعتماد هذه الرؤية وهذا التوجه . مما يعنى أنه بعد الموافقة على هذه التوجهات لابد من وضع مخطط كامل ودراسة الاستثمارات والتمويل اللازم ومراحل وأولويات تخصيص أراضي الدولة ، كما أكدت هذه الرؤية على ضرورة فصل تنمية سيناء ودراستها بمنهجية مختلفة عن تخصيص الأراضي وأماكن الموارد ، وعلى الجانب الآخر فقد عرضت الورقة الثانية ما يعتبر مخطط تنفيذى يقوم على أساس عمل الاجراءات والتدقيقات اللازمة بناء على تأكيد للبيانات المستخدمة من الوزارات المعنية والمختصة بكل مجال من مجالات الاستثمار المطلوب تخصيص الأراضي لها ( زراعة – صناعة – تعدين – سياحة – السكان ... الخ ).

وقد حظى هذا اللقاء بمناقشات واسعة وجدية أكدت على الحاجة الى رؤية استراتيجية وسياسات واولويات وبرامج ومشروعات غير تقليدية حتى يمكن استثمار " المثلث الكوني " فى المكان والزمان والانسان .

ومن أهم **توصيات الحلقة** :

١- أهمية مراجعة وتعديل وتطوير مهام المؤسسات المعنية مع ضرورة التنسيق بينها لتكوين إطار متكامل ومنظم ومتوافق ، وضرورة أن يكون المركز الوطنى لإدارة استعمالات أراضى الدولة فى تنسيق دائم مع الهيئات المختلفة مثل هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، هيئة التنمية الزراعية ، هيئة التنمية السياحية ، هيئة التنمية الصناعية والمحافظات كذلك الهيئة العامة للاستثمار باعتبارها همزة الوصل مع المستثمرين .

٢- محاربة الفساد المؤسسى مع العمل على رفع كفاءة المؤسسات القائمة بحيث يتم الاحترام الصارم للقوانين واللوائح مع وضع معايير ثابتة وواضحة لتخصيص أراضى الدولة ، ووضع مبادىء واحدة للتسعير ومعايير ثابتة للتصرف فى أراضى الدولة تحقق الشفافية وتطبق على الجميع وفى جميع الأحوال .

٣- ضرورة الإسراع فى مناقشة قانون استغلاك واستخدام أراضى الدولة حتى يتسنى محاربة التعديات على اراضى الدولة ، كذلك الحد من الفساد الحكومى .

٤- فى جميع الأحوال يجب الحفاظ على ما قد يوجد بالأراضى من مناجم ومحاجر وثروات معدنية أو بترولية وما تحويه من آثار أو تراث تاريخى .

٥- اعتماد المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة باعتباره الجهاز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة وينظر فى تبعيته إما إلى مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية على أن تنشأ له فروع فى جميع المحافظات .

٦- ضرورة حصر وتقويم أراضى الدولة عن طريق رسم خريطة استعمالات الأراضى القومية بالاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وذلك لتحقيق:

- أفضل استخدام للأراضى (زراعى - صناعى - سياحة ..الخ) .
- وضع استراتيجية واضحة لتوظيف استخدام جميع أراضى الدولة وذلك تفاديا لمافيا واضعى اليد أو تغيير الاستخدام المخطط لها .
- تحقيق أفضل استخدام للموارد المائية المتاحة (أنهار - آبار جوفية ، أمطار..) والحفاظ على المقننات المائية .

- تسهيل الإجراءات الاستثمارية وتذليل عوائقها بتيسير حصول المستثمرين على المعلومات التى تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة لأنشطتهم .

٧- توفير آلية فعالة لنقل وتبادل المعلومات الجغرافية رأسيا وأفقيا ورفع مستوى الاستفادة من المعلومات فى هذا المجال . وذلك لتسهيل الحصول على البيانات والمعلومات المكانية والوصفية وتوسيع مجالات استخدامها .

٨- إنشاء وحدات نظم معلومات جغرافية فى سائر الجهات المعنية مع أهمية تدريب العاملين وإعداد الكوادر الفنية على مستوى عالى فى مجال نظم المعلومات الجغرافية.

# الجزء الثانى

# خيارات سد عجز الموازنة العامة
# بين
# مشروطية الاقتراض الخارجي وتكلفة الدين الداخلي

## خيارات سد عجز الموازنة العامة

## بين

## مشروطية الاقتراض الخارجي وتكلفة الدين الداخلي

### مقدمة

تتمثل المشكلة التى نحن بصددها في جناحين : **الجناح الأول** : هو عجز الموازنة العامة حيث تشير النتائج الفعلية المبدئية لموازنة العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ الى أن نسبة العجز الكلى وصلت إلى ٩,٨% من الناتج المحلى الاجمالى بزيادة قدرها ١,٧نقطة مئوية مما يعني أن العجز قد حقق ١٣٤,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٩٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، ويعزى ذلك الي انخفاض الإيرادات العامة خلال العام المالى ٢٠١٠/٢٠١٢ وذلك بسبب انخفاض الإيرادات غير الضريبية التى قدرت بـ ٢٥% نتيجة الانخفاض الكبير في حجم الإيرادات المتنوعة والمنح من قطاع البترول والذي سجل انخفاضاً ١٠ مليار جنيه عن العام السابق كذلك انخفاض الإيرادات الرأسمالية بنحو ٩,٦ مليار جنيه نتيجة رد الأقساط الى هيئة المجتمعات العمرانية في نفس الوقت الذي انخفضت فيه حصيلة بيع السلع والخدمات ([1]) .

هذا علي الرغم من الارتفاع الذي تحقق في حصيلة الإيرادات الضريبية الناتج عن ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية والارتفاع في حصيلة الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على الممتلكات ([2]) وعلى الجانب الآخر ازدادت المصروفات إلى ٤٠٢ مليار جنيه مقارنة بـ٣٦٦ مليار جنيه عن العام السابق ([3]) وذلك بسبب زيادة الإنفاق في جميع الأبواب ماعدا باب شراء السلع والخدمات وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات ) .. ومن أهم الأسباب وراء ارتفاع قيمة المصروفات ارتفاع قيمة فاتورة الأجور وتعويضات العاملين والزيادة في مدفوعات الفوائد كذلك الزيادة في باب الدعم والمزايا الاجتماعية.

---

[1] ) التقرير المالى الشهرى لوزارة المالية ( رقم ٧) العدد ٣ – يناير ٢٠١٢

[2] ) حيث أضيفيت الضرائب على عوائد الأذون وسندات الخزانن الي ضرائب الممتلكات

[3] ) ووزارة المالية التقرير المالي – مرجع سابق

**أما الجناح الثاني** للمشكلة هو كيفية مقابلة هذا العجز الذي افرز مشكلة سيولة نقدية لا تمكن الدولة من مقابلة التزاماتها تجاه الشعب وتجاه التنمية الاقتصادية.. والسؤال هو: ما هو خيار سد عجز الموازنة الأنسب ؟

- هل نتجه الى مواصلة الاعتماد على الدين المحلى الاجمالى ؟ والذي تشير البيانات الصادرة عن وزارة المالية ([1]) الى ارتفاع نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى في نهاية ٢٠١١ الى ٦٤,٩% ليصل الى ١٠١٩,٥ مليار جنيه مقابل ٨٦٣,٨ مليار جنيه في نهاية سبتمبر ٢٠١٠ بنسبة ٦٣,٠% من الناتج المحلى الاجمالى ، كما ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلى في نهاية سبتمبر ٢٠١١ بحوالى ١٥,٩% لتصل الي ٢٦,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٣,٠ مليار جنيه في نهاية نفس الفترة ٢٠١٠مما يؤكد على عظم تكلفة الدين العام المحلي .
- أم نتجه الى الاعتماد على الاقتراض الخارجي ، حيث تشير مؤشرات الدين الخارجي طبقا لبيانات الجهاز المركزى للمحاسبات الى تحميل خزانة الدولة أعباء فوائد وأقساط الديون الخارجية تصل إلى ١٤,٢ مليار جنيه حتى ٢٠١١/٦/٣٠ وذلك مقابل ٨,٥ مليار جنيه حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ بزيادة قدرها ٥,٧ مليار جنيه ، هذا بالإضافة الى ما يستتبع ذلك من مشروطية قد تكون سياسية أو اجتماعية .

وسنحاول من خلال الورقة المقدمة من الاستاذ الدكتور / حمدى عبد العظيم والمداخلة الأساسية للأستاذ / عبد الفتاح الجبالي والمناقشات التى ستدور حول هذا الموضوع التوصل الي بعض التوصيات التى قد تساعد في تبني حل مناسب ..

**المنسق العلمي للقاء**

**( أ.د / اجلال راتب )**

---

[1]) وزارة المالية – التقرير المالى – مرجع سابق

# الورقة الأولى

## خيارات تمويل عجز الموازنة العامة بين
## مشروطية الإقتراض الخارجي وتكلفة الدين الداخلي


إعـــداد

الأستاذ الدكتور / حمدى عبد العظيم

أستاذ الاقتصاد

الرئيس الأسبق لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

## خيارات تمويل عجز الموازنة العامة بين
## مشروطية الإقتراض الخارجي وتكلفة الدين الداخلي

**مقدمة**

تعانى الموازنة العامة للدولة من عجز مزمن نتيجة زيادة النفقات العامة بمعدلات تفوق كثيراً معدلات نمو الإيرادات العامة حيث توضح أرقام الموازنة العامة لعام ٢٠١٢/٢٠١١ أن حجم الإيرادات العامة يبلغ ٣٥٠ مليار جنيه بينما قيمة النفقات العامة نحو ٤٩٠,٦ مليار جنيه وهو ما يعنى وجود عجز فى الموازنة العامة قدره ١٤٠,٦ مليار جنيه . وذلك طبقا لمشروع الموازنة العامة الذى عادةً ما يكون تقديرياً حيث يتم إعداده قبل بدء العمل بالموازنة فى أول يوليو ٢٠١١ أى بعد مضى حوالى ستة شهور من بداية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما ترتب عليها من تداعيات اقتصادية سلبية على معدل النمو الاقتصادى وعائدات السياحة والطيران المدنى والاستثمار الأجنبى المباشر وغيرها مما يؤثر سلبياً أيضاً على حصيلة الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة مثل ضرائب المبيعات والضرائب والرسوم الجمركية على الواردات من الخارج .

ويضاف إلى ما سبق تصاعد المطالب الفئوية بزيادة الأجور والحوافز أو المكافآت والبدلات وتعويضات الشهداء والجرحى أو المصابين وتعويضات أصحاب المحال والسيارات والممتلكات التى تم تدميرها خلال أحداث العنف والإنفلات الأمنى منذ قيام الثورة حتى الآن .

وفى ضوء ما سبق تدور التوقعات حول ارتفاع عجز الموازنة العامة ليبلغ ١٦٨,٥ مليار جنيه تمثل ١١,٢% من الناتج المحلى الإجمالى مقابل ٨,٦% طبقا لتقديرات مشروع الموازنة العامة . وقد ارتبط بذلك البحث عن طرق تمويل عجز الموازنة والمفاضلة بين البدائل المختلفة خاصة الديون المحلية والديون الخارجية حيث يرى المؤيدون للتمويل عن طريق الديون الخارجية أنها أقل عبئاً من حيث انخفاض أسعار الفائدة على الديون الخارجية مقابل أسعار الفائدة على الديون المحلية فضلاً عن وجود

بعض التسهيلات فى السداد مثل فترة السماح وإمكانية إعادة الجدولة عند الضرورة وزيادة المعروض من النقد الأجنبى الذى يؤدى إلى المساعدة على استقرار سعر الصرف للجنيه المصرى مقابل العملات الأجنبية .

ويرى المعارضون للديون الخارجية أنها عادةً ما تكون مشروطة ببعض الشروط ذات الطبيعة الاقتصادية المؤثرة سلبياً على البعد الاجتماعى فى ضوء تجارب السنوات الماضية فضلاً عن إمكانيات فرض شروط سياسية تمس السيادة المصرية وهو أمر مرفوض شعبياً خاصة بعد الثورة .

وفى هذه الورقة نوضح أهم الخيارات المطروحة لتمويل عجز الموازنة العامة وتقييم كل منها للوصول إلى أفضل البدائل التى يمكن الاعتماد عليها فى تمويل هذا العجز .

ونوضح ما سبق كما يلى :

**أولاً : تطور عبء العجز فى الموازنة على الناتج المحلى الاجمالى**

تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الاجمالى اتجهت إلى الإرتفاع من ٦,٨% عام ٢٠٠٨ إلى ٨,١% عام ٢٠١٠ ، ٩,٨% عام ٢٠١١، ويتوقع معهد التمويل الدولى أن ترتفع هذه النسبة عام ٢٠١٢ إلى ١١,٢% بينما أوضح المسئولون بوزارة المالية أن هذه النسبة سوف تتجه إلى الإنخفاض إلى ٨,٦% عام ٢٠١٢ وذلك بعد النجاح فى تخفيض النفقات العامة بنحو عشرين مليار جنيه من خلال ترشيد الإنفاق العام وبعض الإجراءات التقشفية فضلاً عن زيادة الضرائب والرسوم الجمركية على بعض السلع الكمالية المستوردة .

**ثانيا : تطور عبء الدين العام المحلى**

تشير بيانات الجهاز المركزى للمحاسبات إلى أن أعباء الدين الحكومى (أقساط وفوائد) فى السنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١ بلغت نحو ١١٥,٨ مليار جنيه مقابل ٩٧,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ بزيادة بلغت ١٨,١ مليار جنيه وبنسبة ١٨,٥% نتيجة الزيادة المستمرة فى عجز الموازنة العامة .

وتقدر أعباء الدين الحكومى فى السنة المالية الحالية ٢٠١٢/٢٠١١ بنحو ١٠٦,٣ مليار جنيه تمثل ٦,٨% من الناتج المحلى الإجمالى .

ويجدر الإشارة إلى أن نسبة الدين العام الحكومى تمثل ٨٣% من الناتج المحلى الإجمالى نتيجة انخفاض معدل النمو الاقتصادى حيث تعتبر هذه النسبة أعلى المستويات منذ ست سنوات .

**ثالثا : مصادر تمويل عجز الموازنة العامة**

تتجه الحكومة إلى تمويل عجز الموازنة العامة عادةً عن طريق طرح أذون وسندات خزانة عام ٢٠١١/٢٠١٠. وقد أعلنت الحكومة عن عزمها طرح أذون وسندات خزانة قيمتها ٢٠٠ مليار جنيه لمواجهة عجز الموازنة العامة خلال الشهور القادمة وهو ما يشير إلى توقعات بأن يتجاوز عجز التقديرات المعلنة حتى الآن وهى ١٤٤ مليار جنيه بعد تخفيض بعض بنود الموازنة العامة فى إطار الإجراءات التقشفية وتعديلات قانون الجمارك وضرائب المبيعات بحيث يتم تخفيض ٢٠ مليار جنيه من النفقات العامة دون التأثير على البعد الاجتماعى ، ويجدر الإشارة إلى اتجاه الحكومة إلى سياسة المناورات المالية عند طرح واختيار عطاءات أذون وسندات الخزانة بحيث يتم إعطاء الأولوية للعروض ذات أسعار الفائدة الأقل بصرف النظر عن قيمة التمويل المطلوب حيث نجد أن وزارة المالية قبلت عروضاً قيمتها ٢,٨ مليار جنيه لمدة ٣٦٦ يوم بدلاً من ٣,٥ مليار جنيه وهو المبلغ الذى كانت الوزارة تستهدفه ، وقامت الوزارة كذلك بطرح سندات لمدة تتراوح بين ٣-٥ سنوات بدلاً من السندات المطلوبة لمدة سبع سنوات بفائدة ١٨,٣% ، وبذلك تمكنت الوزارة من الحصول على أسعار الفائدة تتراوح بين ١٤%-١٥,٥% . ولا يخفى ما تتحمله الخزانة العامة من أعباء هذه الفائدة المرتفعة فضلاً عن تأثير إقبال البنوك المصرية على شراء الأذون على السيولة الناجمة للإقراض للقطاع الخاص ومن التأثير سلبياً على الاستثمار المحلى وعلى معدل النمو الاقتصادى . وذلك بالإضافة إلى قيام الأجانب ببيع ما فى حوزتهم من أذون الخزانة على مدار الشهور الماضية مما يؤثر سلبياً على المعروض من النقد الأجنبى فى البنوك المصرية والضغط على قيمة الجنيه

المصرى مقابل العملات الأجنبية حيث تجاوز سعر الصرف الجنيه حاجز الستة جنيهات مما يؤدى حدوث ضغوط تضخمية فى الاقتصاد المصرى .

ويجدر ملاحظة أن ارتفاع سعر الفائدة عادةً ما يكون له تأثير سلبى على البورصة المصرية التى تعانى من ضعف مستوى التداول منذ يناير ٢٠١١ واتجاه مؤشراتها إلى الانخفاض بشكل مضطرد مع التأرجح بين الارتفاع والانخفاض فى حالة جنى الأرباح ومن ثم التأثير على قدرة البورصة على جذب المدخرات المحلية والأجنبية وضعف دورها فى تمويل الاستثمارات المحلية .

**رابعا : التمويل الخارجى لعجز الموازنة العامة**

ينطوى الإنفاق العام بصفة عامة والإنفاق العام الاستثمارى بصفة خاصة على وجود مكون أجنبى لتنفيذ المشروعات المعتمدة فى الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة مشروعات البنية الأساسية والتنمية الريفية والتنمية الإقليمية أو المحلية فى مختلف المحافظات .

وقد لجأت الحكومة هذا العام إلى الحصول على قرض من صندوق النقد العربى قيمته ٤٧٠ مليون دولار تم تخصيصها مباشرة لدعم الموازنة العامة ، كما حصلت مصر على منحة قدرها ٥٠٠ مليون دولار من المملكة العربية السعودية ويتم التفاوض حالياً مع المملكة للحصول على ١,٥ مليار دولار إضافية لدعم الموازنة العامة .

وتجرى الحكومة مفاوضات حالياً مع صندوق النقد الدولى للحصول على ٣,٢ مليار دولار قرض بفائدة ١,٥% وبفترة سماح ٣٩ شهراً ، وهو ما يجعل الاقتراض الخارجى أقل تكلفة من الاقتراض الداخلى .

وكانت الحكومة قد رفضت الحصول على قروض من الصندوق فى يونيو ٢٠١١ حتى لا يزيد عبء الإقتراض الخارجى بعد أن بلغت قيمة الديون الخارجية ٣٣ مليار دولار . وقد أشار تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الحساب الختامى للعام المالى المنتهى فى ٢٠١١/٦/٣٠ إلى تحمل خزانة الدولة أعباء فوائد وأقساط الديون الخارجية التى

حصلت عليها بعض الهيئات الاقتصادية بضمان وزارة المالية وعجزت عن سدادها فى المواعيد المقررة ، وقد بلغت قيمة هذه الأعباء ١٤,٢ مليار جنيه مقابل ٨,٥ مليار جنيه فى ٢٠١٠/٦/٣٠ بزيادة قدرها ٥,٧ مليار جنيه ، ويوضح تقرير الجهاز المركزى أن هذا الرصيد يمثل أحد المكونات الأساسية للعجز النقدى بحساب الحكومة لدى البنك المركزى المصرى .

وقد أوضح وزير المالية الحالى أن المنح التى كانت تصل إلى مصر من الدول العربية تصل إلى ٤ مليار دولار قد توقفت باستثناء نصف مليار دولار من قطر ، ونصف مليار دولار من المملكة العربية السعودية ما اضطر الوزارة إلى طرح سندات خزانة قدرها مائتى مليار جنيه للتغلب على ضعف السيولة بالجنيه المصرى خاصة وأن فوائد الدين العام المحلى والأجنبى تمثل حوالى ٢١%-٢٢% من إجمالى النفقات العامة بالموازنة .

وفى تصريحات لوزيرة التعاون الدولى قالت بأن المديونية الخارجية لمصر لا تزال فى الحدود الآمنة وأنها لا تتعدى ١٥% من الناتج المحلى ، كما أشارت الوزيرة إلى إتجاه الحكومة للحصول على قرض من البنك الدولى وقرض من بنك التنمية الأفريقى بالإضافة إلى طرح شهادات إيداع دولية للمصريين فى الخارج وتم الاتفاق على تسميتها صكوكاً بدلاً من شهادات وذلك بقيمة ٢ مليار دولار علاوة على حزم القروض من الدول العربية والتى تتراوح بين مليار ، ٢ مليار دولار بإجمالى يتراوح بين ٧-٨ مليار دولار.

**خامساً : الجدل حول الاقتراض الخارجي**

**أ- الآراء المعارضة :**

يرى بعض الاقتصاديين والسياسيين عدم اللجوء الى القروض الخارجية والإعتماد فقط على التمويل المحلى لعجز الموازنة ويستندون في ذلك الى ما يلي :

١- أن القروض الخارجية عادة ما تكون مشروطة بتنفيذ بعض السياسات المالية والنقدية والاقتصادية التى يمكن أن يكون لها آثار سلبية على البعد الاجتماعي وعلى محدودى الدخل خاصة ما يتعلق بتخفيض الدعم السلعي أو

دعم الخدمات ، أو ما يتعلق بسعر الصرف أو الخصخصة ، وذلك استناداً إلى التجارب السابقة ابتداء من خطاب النوايا الذي وقعته مصر مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٧ والذي أدى الى حدوث انتفاضة شعبية وإضطرابات أمنية في ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ ، واستمراراً لما حدث خلال تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى مع الصندوق عام ١٩٩١ وما تلاه من أعباء وضغوط تضخمية وتراجع في سعر صرف الجنيه المصرى وزيادة معدلات بيع الشركات العامة وأثرها السلبي على مشكلة البطالة وعلى الأسعار المحلية وإهدار المال العام ... الخ .

٢- لا تقتصر المشروطية علي الصندوق فقط بل تمتد الي شروط البنك الدولي التى يفرضها لتمويل المشروعات التنموية ويراقب تنفيذ السياسات الاقتصادية من خلال البعثة المقيمة في مصر ويتدخل في الشأن الداخلي وهو ما يتعين رفضه .

٣- يستدل البعض بتجربة ماليزيا التى لجأت الى تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادى بعد أزمة ١٩٩٧ برئاسة مهاتير محمد من خلال الاعتماد على الذات وبدون مساعدة من صندوق النقد أو البنك الدوليين حيث اعتمدت ماليزيا على تنمية الاستثمار المحلي والأجنبي وزيادة الصادرات دون الحاجة إلي قروض خارجية وذلك مع تطوير سياسات التعليم والتدريب والإدارة الحكومية مما جعلها نموذجاً يحتذى للدول النامية .

**ب- الآراء المؤيدة :**

وعلى النقيض مما سبق يرى البعض أفضلية الحصول على تمويل خارجي من المؤسسات الرسمية خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولى وقروض الدول العربية والدول الصديقة مثل اليابان وفرنسا وكندا وغيرها ، ويستندون في ذلك الى ما يلي :

١- انخفاض سعر الفائدة على القروض الخارجية التى تصل الى ١% في حالة قروض البنك الدولى ، ١,٥% في حالة قروض الصندوق وذلك مقابل فائدة لا تقل عن ١٥% حاليا على القروض المحلية في صورة أذون وسندات الخزانة ، أى أن العبء على الموازنة العامة يكون أقل في حالة التمويل الخارجي لعجز الموازنة .

٢- التمويل المحلي بالجنيه المصرى لا يصلح لسداد قيمة الواردات من السلع التموينية والخامات ومستلزمات الانتاج والآلات والمعدات اللازمة لدفع قيمة المكون الأجنبي للإنفاق العام في الموازنة العامة .

٣- عادة ما يحقق التفاوض مع المقرض الخارجي الوصول الى نقطة اتفاق في وجهات النظر للحد من الآثار السلبية للسياسات التي ينصح الصندوق الحكومة بضرورة تطبيقها لتخفيض عجز الموازنة العامة .

٤- أوضح المسئولون في صندوق النقد الدولى ، وكذلك وزير التموين والتجارة الداخلية أن قرض الصندوق لا يتضمن أية شروط على الإطلاق مما يجعله يوافق على الاقتراض منه ٣,٢ مليار دولار على ست دفعات كل منها ٥٠٠ مليون دولار بفائدة منخفضة . ويعزى ذلك إلى أن ظروف الأزمة المالية العالمية بعد عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ جعلت الصندوق يراجع سياساته وشروط الإقتراض لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الدول النامية وذلك على عكس البنك الدولى الذي اعتبر الوزير أن شروطه مستفزة و لا يمكن قبولها .

٥- ضآلة حجم المنح والمساعدات التى وعدت بها دول الثمانية الصناعية الكبرى في ديفوس وفي دوفيل لدول الربيع العربي وقدرها ٣٥ مليار دولار لم يصل منها لمصر شيء حتى الآن نتيجة عدم استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في مصر منذ قيام الثورة حتى الآن فضلاً عن الأزمات المثارة حالياً بين مصر وبعض الدول المانحة حول إحالة المسئولين عن منظمات المجتمع المدنى الأجنبية العاملة بدون ترخيص الى القضاء ومنع المسئولين عنها من السفر الى الخارج حتى انتهاء المحاكمات الأمر الذى أحدث أزمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجعل بعض نواب الكونجرس يطالبون بقطع

المعونة عن مصر عقاباً لها علي ما اتخذته من إجراءات ضد تلك المنظمات التى تتولي تمويل أجنبي دون ترخيص من الحكومة واستخدام الأموال في إحداث فتنة طائفية وعرقية وزعزعة النقد بين المواطنين والتحريض ضد الدولة ومؤسساتها . وذلك بالإضافة الى دفع المواطنين للمطالبة بتقسيم الدولة من الداخل .

وعلي النقيض مما سبق أعلن الرئيس الأمريكى أوباما التقدم الى الكونجرس بتقديم منح قدرها ٨٠٠ مليون دولار لدول الربيع العربي ومن بينها مصر رغبة في دعم التحول الديمقراطي ومواجهة الآثار الإقتصادية السلبية التى نتجت في أعقاب تلك الثورات ، ولذلك لا يتوقع الكثيرون أن تؤثر الأزمة على عمق العلاقات الإستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة .

**سادساً : الخيار الأفضل**

في ضوء ما سبق نجد أن ظروف الإقتصاد المصرى الراهنة والمؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلى توضح انخفاض معدل النمو الاقتصادى وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الاحتياطي النقدى لدى البنك المركزى الى ١٦,١مليار دولار مقابل ٣٦ مليار دولار في يناير ٢٠١١ . فضلاً عن ارتفاع عجز ميزان المدفوعات الى ٩,٨ مليار دولار حتى سبتمبر ٢٠١١ مقابل فائض كلي في السنة المالية السابقة بلغ ٣,٤ مليار دولار طبقا لأحدث تقرير صادر من البنك المركزى المصرى والذي أوضح كذلك أن الدين العام المحلى بلغ ١,٠٤٥ تريليون جنيه في الوقت الذي سجل فيه الانتاج المحلى الاجمالى ١,٤ تريليون جنيه خلال فترة التقرير ، ويعني ذلك أن الدين العام المحلى يمثل ٧٥% من الناتج المحلى الإجمالى وهي نسبة لا يخفي ارتفاعها وتدلل على وصول الدين العام المحلى الى مرحلة الخطر المتعارف على كونه ٦٠% من الناتج المحلى الإجمالي وفقاً لمعايير عضوية الإتحاد الأوروبي التي يسترشد بها في هذا الخصوص .

وإذا أضفنا الى ما سبق ارتفاع سعر الفائدة على التمويل المحلى ومن ثم إرتفاع عبء خدمة الدين المحلى في الموازنة العامة مما يجعل ذلك أحد أسباب العجز المزمن في الموازنة العامة في السنوات التالية وتحمل الأجيال القادمة أعباء تلك الديون الممكنة

حيث يوضح تقرير البنك المركزى أيضا أن ٧٧% من الدين العام المحلى مستحق على الحكومة .

وبناء على ما تقدم يكون التمويل الخارجي أحد وسائل التمويل التكميلية المناسبة لعجز الموازنة العامة نظراً لانخفاض تكلفته وأعباءه علي الموازنة العامة مقارنة بأعباء التمويل المحلى فضلاً عن أهميته لدعم الإحتياطي النقدى بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزى وتحقيق استقرار سعر الصرف في ظل تراجع الاحتياطي النقدى وانخفاض المنح والمعونات من الدول الصديقة ومن الصناديق العربية .

ويشترط لقبول هذا الخيار عدم وجود مشروطية من جانب المؤسسة المقرضة وأن يؤدى التفاوض معها الي عدم قبول سياسات تؤثر سلبياً علي البعد الاجتماعي والخدمات العامة ومستوى المعيشة .

ولا يخفي أهمية ترشيد الإنفاق العام بالموازنة العامة للدولة خلال المرحلة الراهنة وتعظيم الموارد العامة من خلال ما يلي :

أ- زيادة الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الكمالية .

ب- تطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل .

ج- تطبيق الضريبة العقارية بعد إلغاء الضريبة على السكن الخاص بدلاً من تأجيل تطبيقها الى عام ٢٠١٣ كما أعلن ذلك رئيس الوزراء الحالى .

د- تحصيل المتأخرات الضريبية التى تقدر بنحو ٦٣ مليار جنيه في ٢٠١١/٦/٣٠ من اجمالى المتأخرات المستحقة للحكومة وقدرها ١٣٤,٧ مليار جنيه والتى ارتفعت بنسبة ٢١,٢% من متأخرات العام الماضي طبقاً لتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الحساب الختامي للموازنة العامة لعام ٢٠١١/٢٠١٠ .

هـ- إعادة هيكلة الموازنة العامة بحيث يتم تخفيض دعم الطاقة الموجهة الى الصناعات كثيفة استخدام الطاقة مثل الحديد والأسمنت والأسمدة والألومنيوم والسيراميك وهي صناعات احتكارية تحقق معدلات عالية من الأرباح ولا يوجد مبرر لدعمها علي حساب الفقراء حيث يجب أن يقتصر الدعم على الاستهلاك المنزلى

للكهرباء والغاز والبوتاجاز والبنزين والوقود للسيارات العامة وسيارات الركوب قليلة السعة الليترية .

و- سرعة تطبيق الحد الأقصي للدخول ( الأجور + الأجور المتغيرة ) بالنسبة لكبار العاملين في الجهاز الادارى للدولة وفى البنوك العامة والشركات العامة حيث يترتب على ذلك تخفيض أعباء الأجور علي ميزانيات تلك البنوك والشركات العامة ومن ثم زيادة الفائض الذي يؤول الى الخزانة العامة سنوياً باعتبارها المالكة لهذه الوحدات . وينطبق ذلك أيضا على الهيئات الاقتصادية مثل هيئة قناة السويس وهيئة البترول وهيئة البنك المركزى المصرى والتى تلعب دوراً هاماً في المساهمة في تمويل الخزانة العامة بعكس الهيئات الخاسرة التى تحمل الخزانة العامة بأعباء سداد عجزها سنوياً ويتعين النظر في التخلص من أعبائها على الخزانة العامة للدولة .

ز- تفعيل قانون ٦٧ لسنة ٢٠١٠ الخاص بمشاركة القطاع الخاص في تمويل مشروعات البنية الأساسية ومن ثم التخفيف من أعباء اعتمادات الإستثمارات العامة في الباب السادس من الموازنة وتقليل العجز فيها .

# الورقة الثانية

## المداخلة الأساسية

أ. عبد الفتاح الجبالى
خبير اقتصادى ورئيس مجلس إدارة جريدة الأهرام اليومية

**عرض أ/ عبد الفتاح الجبالي [1]:**

فى البداية توجه بالشكر لمعهد التخطيط القومى على هذه الدعوة وابدى سعادته الشديدة للمشاركة فى لقاء الخبراء وسط هذه الكوكبة من الأساتذة والخبراء، وأثنى على دور المعهد الوطنى وتكوينه لأجيال إقتصادية .

أوضح أن المشكلة الحالية التى تعانى منها المالية العامة فى مصر يمكن النظر إليها من منظورين :

**الأول** : يتعلق بطبيعة عجز الموازنة نفسه وكيفية التعامل معه على المديين القصير والمتوسط

**الثانى** : أزمة السيولة " حيث ان الأزمة يمكن النظر إليها فى الأجل القصير بأزمة سيولة مرتبطة بالعجز ".

وشدد على خطورة أزمة السيولة تلك ، وشبه حاجة الاقتصاد لها كحاجة الجسم للدم ، فقد تكون أجزاء الجسد سليمة ولكن نقص الدم فيه قد يؤدى الى هلاكه ، وضرب أمثلة على ذلك بما حدث فى بعض الدول الأوربية مثل اليونان والبرتغال ، فبالرغم من أن الدعامات الاقتصادية لهذه الدول قوية إلا أنها تعانى من أزمات نتيجة وجود أزمة سيولة.

ثم قدم صورة كلية عن طبيعة عجز الموازنة وأزمة السيولة فى مصر من خلال مجموعة من الأرقام كما يلى :

- وصلت نسبة عجز الموازنة فى نهاية العام المالى ٢٠١٠/٢٠١١ الى (٩,٨%) من الناتج المحلى الاجمالى، ومن نهاية العام المالى السابق حتى يناير الماضى وصلت نسبة العجز للناتج الى ٥,٦% مقارنة بـ٥% لنفس الفترة من العام الماضى ، وذلك بالطبع نتيجة زيادة المصروفات فى الموازنة العامة خلال هذه الفترة ( نهاية العام المالى – يناير٢٠١٢ ) بحوالى ٢٠% ،

---

[1] ) تم كتابة المداخلة من التسجيل الصوتى الذى تم أثناء عقد جلسة اللقاء .

ومن البنود التى شهدت زيادة كبيرة بند الأجور بحوالى ٣٠% عن نفس الفترة من العام الماضى، وفوائد الدين التى زادت بحوالى ٣٠%، وفى نفس الوقت تزيد الايرادات العامة بنسبة أقل ، وتأتى الزيادة من المصادر السيادية ولاسيما البنك المركزى وقناة السويس وهيئة البترول .

- بنية العجز الحالى تشير الى توقع مزيد من الزيادة فى العجز ، وبالتالى نلجأ للاقتراض ، ولهذا زاد الدين المحلى ووصل الى تريليون و٨٣ مليار جنيه حتى منتصف فبراير الحالى ، وقد بلغت الزيادة خلال الفترة ( يوليو ٢٠١١- يناير ٢٠١٢ ) حوالى ١١٦ مليار جنيه ، ويغطى معظمها من سندات وأذون الخزانة .
- الجديد خلال هذه الفترة هو زيادة الاقتراض من الجهاز المصرفى حيث وصل هذا الاقتراض الى ١١٨,٤ مليار جنيه حتى منتصف فبراير الحالى مقابل ٤٥,٩ مليار حتى نهاية السنة المالية ٢٠١٢ بنسبة زيادة وصلت الى ١٥٨% ، وهو ما ساهم فى ارتفاع سعر الفائدة على الدين العام خاصة على اذون خزانة ذات اجل ٣٦٤ يوم والتى ارتفعت أسعار فوائدها ارتفاع كبير من ١١% فى فبراير ٢٠١١ الى ١٥,٩% فى فبراير الحالى ، ومعظم الرصيد يتركز فى هذه السندات ( حوالى ١٥٨ مليار جنيه ) ، وخطورة هذا الأمر تتركز فى أن أذون الخزانة تعد ديون قصيرة الأجل وبالتالى زيادة أرصدتها يعنى قصر عمر الدين وبالتالى ارتفاع تكلفته .

ثم تعرض أ.عبد الفتاح الجبالى بعد ذلك لبعض القضايا النظرية المرتبطة بقضية عجز الموازنة :

- مشكلة عجز الموازنة ترتبط بالحالة الاقتصادية للدولة ، حيث يمكن أن نضحي بنسبة معينة من عجز الموازنة فى سبيل إعمال آلية المالية العامة من أجل انعاش الاقتصاد، فلابد ألا ينصب التركيز على التوازن المحاسبى للموازنة بقدر التركيز على كيفية إدارة السياسة المالية للدولة بحيث تحقق الأهداف الإنمائية للدولة ، واستشهد أ/عبد الفتاح بمقولة للاقتصادي الشهير جون مينارد كينز

حينما قال أن العبرة ليست بالتوازن الحسابى للموازنة العامة ولكن العبرة بالتوازن المالى عبر الدورة الاقتصادية للدولة والتى يمكن أن تتراوح من ٨ – ١٠ سنوات .

- طرح أ. عبد الفتاح الجبالى تساؤل حول الحجم الامثل لعجز الموازنة الذى يمكن للاقتصاد المصرى تحمله دون تأثيرات سلبية على النمو ويحقق نتائج ايجابية للمجتمع فى الفترة الحالية، وأبدى اعتراضه على النسبة التى أقرتها معاهدة ماستريخيت بـ٣% لنسبة العجز للناتج ويرى أن هذه النسبة غير علمية .
- كل مستوى من العجز ينتج عنه آثار اقتصادية مختلفة ، وحتى نفس نسبة العجز تختلف أثرها من دولة لأخرى وفق أمور كثيرة من أهمها طرق تمويل عجز الموازنة .

حيث أوضح انه بصفة عامة توجد ثلاث طرق لتمويل عجز الموازنة:

- الاقتراض من البنك المركزى : وخطورته انه يخلق ضغوط تضخمية وذلك نتيجة أن عرض النقود يصبح أكبر من مستوى الطلب السائد فى المجتمع وبالتالى يرتفع المستوى العام للأسعار .
- الاقتراض من البنوك: وهو قد لا يخلق تضخم ولكن خطورته فى إمكانية انه قد يخلق مزاحمة للقطاع الخاص فى الحصول على الائتمان ويساهم فى رفع سعر الفائدة وترتفع تكلفة وأعباء الديون وهو الوضع الحادث فى مصر حاليا، والبعض يعتبر أن الاقتراض من الأسواق المالية أنسب وسائل تمويل العجز لأنه يمكن من خلق بعض المزايا مثل تنشيط سوق المال واستخدام المدخرات بشكل أفضل ويخلق أدوات مالية فعالة لصانع القرار المالى .
- الاقتراض من القطاع العائلى والاقتراض الخارجى .

- ليس بالضرورة أن يؤدى عجز الموازنة الى زيادة الدين العام :

فلو كان التمويل بالاقتراض ، لابد من مقارنة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بتطور أسعار الفائدة على الدين العام ، ومن هنا جاءت الحاجة الى وضع نسبة معينة للدين بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى للحكم على استدامة الدين العام والمالية العامة " والتى حددته معاهدة ماستريخيت بـ٦٠% " ، ومن هنا يتضح ضرورة وجود تنسيق وتعاون بين السياسة المالية والنقدية للدولة لادارة السياسة الاقتصادية .

- هناك مشكلة اكبر من عجز الموازنة وهى تزايد الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة للدولة : حيث أن الاحتياجات التمويلية = عجز الموازنة + سداد أقساط الدين . وقد كانت الاحتياجات التمويلية حتى الحساب الختامى ٢٠١٠/٢٠١١ ( ١٦٧ مليار جنيه) ، يمول معظمها من أوراق مالية محلية " حوالى ١٤٧ مليار جنيه " ، والباقى اقتراض محلى وبلغت نسبة الاقتراض الخارجى ١,٤% ، وخلال الفترة ( يوليو ٢٠١١- حتى يناير ٢٠١٢ )، بلغت الاحتياجات التمويلية حوالى١٨٧ مليار جنيه ، وتم الاعتماد على نفس النهج السابق فى تغطيتها ، حيث تم الاعتماد على الأوراق المالية (١٠٩ مليار ) ، ٦ مليار اقتراض داخلى و مليار اقتراض خارجى .

- مع زيادة أذون وسندات الخزانة ، يلجا الجهاز المصرفى بشدة لشراء هذه الأوراق حيث وصلت الى ٣٧ % من أصول الجهاز المصرفى (وصل حجم الأوراق المالية لديه ٥٠٠ مليار جنيه من اجمالى أصوله البالغة تريليون و٣٢٧ مليار )، وذلك بالطبع لان هذه الأوراق شبه منعدمة المخاطر وربحيتها مرتفعة ، ومزاحمة القطاع الخاص وتناقص فرص التمويل أمامه ، الأمر الذى يعود بالسلب على الاستثمار الخاص ومن ثم حجم الاستثمار الاجمالى فى الاقتصاد ويتأثر النمو بشكل عام.

**وفى نهاية عرض الورقة ، قدم أ. عبد الفتاح الجبالى بعض التوصيات والمقترحات :**

- علاج عجز الموازنة لا يعنى إنهاء العجز نهائيا وإنما البحث عن مستوى للعجز يتلاءم مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الفترة الحالية،

وذلك من خلال استخدام الأدوات المالية لتحقيق المستوى الامثل للعجز فى فترة تاريخية محدده فى مجتمع محدد بخصائص محددة وبمشكلات محددة .

- من المنطقى فى الفترة الحالية وفى ظل الركود الذى يعانيه الاقتصاد ، التوجه لزيادة الإنفاق العام ، ولكن المهم هنا تحقيق فعالية هذا الإنفاق من خلال تحقيق الهدف التنموى للإنفاق وضمان الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى للدولة .

- وضع مبادىء أساسية لعلاج عجز الموازنة :
  - علاج عجز الموازنة لا يعنى القضاء عليه وإنما الوصول لمستوى مقبول اجتماعيا يحقق الأهداف التنموية للدولة .
  - علاج عجز الموازنة يترتب عليه تكاليف لابد أن تتحملها الطبقات الاجتماعية وفقا لاعتبارات العدالة الاجتماعية.
  - علاج العجز ينبغى أن يتم على المديين المتوسط والطويل .

- ركز على ضرورة فهم طبيعة الأزمة الحالية حيث أن المالية العامة حاليا تعانى من مشكلة عجز للموازنة وأزمة السيولة لتوفير متطلبات الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة للدولة ، وبالتالى اقتراح حلول تناسب طبيعة هذه الأزمة ، فمثلا اقتراح المطالبة بزيادة الضرائب لن تؤدى إلى أحداث لحل مشكلة السيولة لان الضرائب تفرض بالأساس على أنشطة سنوية وبالتالى سيكون هناك فجوة زمنية ( time lag) .

- أشار كذلك إلى أن تزايد الحاجة للاقتراض الخارجى" المدخرات الأجنبية " سواء قروض أو تسهيلات من صندوق النقد الدولى ، يأتى فى ظل عدم وجود الإقراض المحلى أصلا فى بعض الحالات ، فبالرغم من أن وزارة المالية قامت بطرح عطاءات بأسعار فائدة مرتفعة ، لم يكن هناك إقبال شديد عليها .

- إن عدم الاستقرار السياسى وعدم وضوح الرؤية الاقتصادية ، دفعت الصندوق للتفكير مرة أخرى فى وضع شروط لمنح مصر القرض ، رغم عدم وجود اى نوع من الشروط عند إجراء المفاوضات الأولى .

والخلاصة التى تم الخروج بها بعد عرض الورقة هو ضرورة ألا ينظر واضع السياسة المالية للاقتراض الداخلى والخارجى كبديلين وأن يسعى إلى أحداث التوليفة " الخلطة " المثلى بينهما ، لاسيما وان الاقتراض الخارجى لم يعد يواجه نفس مشاكل الثمانينيات نتيجة اختلاف خريطة المصالح الاقتصادية ، واستدل على ذلك بتقرير( Article Review) على موقع صندوق النقد الدولى ، والذى يعكس تغير الأفكار حيث غابت السقوف التى كانت توضع على الانفاق الاجمالى للدولة كشرط مسبق لمنح القروض ، وأصبح ذلك يطبق على ثلاث دول فقط.

# مناقشات وتوصيات جلسة الخبراء

# حول

# خيارات سد عجز الموازنة العامة بين مشروطية الاقتراض الخارجي وتكلفة الدين المحلي

## خيارات سد عجز الموازنة العامة بين مشروطية الاقتراض الخارجي وتكلفة الدين المحلي

على قدر أهمية موضوع تلك الحلقة كان ثراء المناقشات التي دارت بين الخبراء المتخصصين والتي انقسمت آراؤهم بين مؤيد ومعارض لأحد الطريقين المقترحين :

**أولا:** الاعتماد على الدين المحلى الخارجي رغم تكلفته العالية اعتماداً على فكرة " الحد الأمثل للعجز " حيث سادت في السنوات الأخيرة فكرة السماح بوجود عجز علي أن يعوض على المدى الطويل من خلال التركيز علي القطاعات الإنتاجية ورفع إنتاجية العمل ، ودفع التطور في القطاع الصناعي وقطاع التصدير مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم بيئة هذه الأنشطة .

**ثانيا :** المزج بين الاقتراض الخارجي والدين المحلى حيث ان الواقع يوضح ان هذا الاقتراض لا يزال في حدوده الآمنة ( حوالي ١٦%) مقارنة بمنتصف الثمانينات وقبل حرب الخليج حيث تراوحت هذه النسبة بين ١٠٠% و ١٥٠% وصنفت مصر على هذا الأساس من ضمن أكبر ١٥ دولة مقترضة في العالم ، هذا بالإضافة الى ضعف معدلات الادخار المحلى والتي وصلت الى ١٧% من الناتج المحلى الاجمالى وهي نسبة اقل من النسبة المطلوبة لتحقيق تنمية اقتصادية مقبولة حيث يتطلب ذلك معدلا للادخار يصل الى ٢٨% .. هذا ومن الممكن التضحية ببعض العجز لتحقيق بعض الاستقرار والتنمية الاقتصادية .. لاسيما أن معاهدة ما سترخيت أشارت الى إمكانية وصول عجز الموازنة الي حدود من ٥ الى ٦% تجاوزاً لدول شرق وجنوب أوروبا .

**في ضوء ما سبق تم التوصية بما يلي :**

١- ضرورة التعرف على قدرات مصر الحقيقية والتى تفوق ما تملكه بعض الدول التى حققت طفرات بالفعل مثل ماليزيا مما يدفع الى العمل علي زيادة الاعتماد على الذات.

٢- ترشيد وتقليل الإنفاق العام بإتباع سياسة " وضع سقوف الإنفاق العام " .

٣- تطوير نظم الدعم بحيث يصل لمستحقيه .

٤- ترشيد نظم الحوافز المالية ، بحيث تأخذ في الاعتبار الأولويات طبقا لاستراتيجية واضحة لإصلاح الخلل الهيتنى الذي يعانى منه الاقتصاد المصرى.

٥- إعداد موازنة تنموية تزيد من إمكانيات تحقيق النمو وقد يكون ذلك بتطبيق موازنات الآداء والبرامج .

٦- ضرورة التوصل الى مقترحات جديدة وعلى سبيل المثال تعويض الشهداء ومصابي الثورة بسندات ذات أسعار فائدة معقولة بدلاً من دفع نقود وذلك لتقليل الأعباء المالية.

٧- إصلاح المنظومة الضريبية ([1]) مع العمل على تحصيل المتأخرات الضريبية وتطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل.

٨- زيادة الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الكمالية .

٩- تطبيق الضريبة العقارية ( مع الغائها على السكن الخاص ) وعدم تأجيل العمل بها .

١٠- تخفيض اعباء بند الأجور على موازنة الدولة من خلال تطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور ( [2] ) .

١١- تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص للدولة في تمويل مشاريع البنية الأساسية .

كل ذلك موقوف بأهمية الاستقرار السياسي والأمن العام .

---

[1] ) لاستعراض الآراء المختلفة فى هذا الشأن أنظر :
معهد التخطيط القومى ، " الاصلاح الضريبي في مصر " ، سلسلة أوراق اقتصادية ، العدد رقم (١٤) ، يوليه ٢٠١١ .

[2] ) معهد التخطيط القومى ، المرجع السابق مباشر ة .

## شكر

## المشاركين في لقاء الخبراء

**أولاً : من داخل المعهد**

| | |
|---|---|
| أ.د. فادية عبد السلام | مدير المعهـــد |
| أ.د. اجلال راتب العقيلى | مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية |
| أ.د. محمود عبد الحى | مستشار ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية |
| أ.د. مصطفى احمد مصطفى | مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية |
| أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى | مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية |
| أ.د. سلوى مرسى | مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية |
| أ.د. عزة الفندرى | مستشار ومدير مركز دراسات التنمية البشرية |
| أ.د. زينات طبالة | مستشار بمركز دراسات التنمية البشرية |
| أ.د. خضر أبو قورة | مستشار بمركز دراسات التنمية البشرية |
| أ.د / عبد الحميد القصاص | استاذ بمركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط |
| أ.د. السيد عبد العزيز دحية | مستشار بمركز دراسات السياسات الكلية |
| أ.د. إيمان الشربينى | مستشار بمركز دراسات الاستثمار وتخطيط وإدارة المشروعات |
| د. منى الدسوقى | أستاذ بمركز التنمية الاقليمية |
| د. فوزية الدميرى | مركز التوثيق والنشر/ معهد التخطيط القومى |
| د. مجدة أمام حسانين | خبير بمركز دراسات التنمية البشرية |
| د. امام خليل | خبير بدرجة مدرس بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية |
| أ. زينب محمد نبيل | باحث بمركز دراسات البيئة وادارة الموارد الطبيعية |
| أ. عاصم احمد زينهم | باحث بمركز دراسات التنمية البشرية |
| أ. محمد فتحى | باحث بمركز دراسات السياسات الكلية |
| أ. أسماء علي | باحث بمركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط |

**ثانيا : المشاركين من خارج المعهد :**

| | |
|---|---|
| أ.د. سامى أمين عامر | أستاذ بكلية التخطيط العمرانى ، عميد الكلية الأسبق |
| د.م. السيد صبرى منصور | مدير مشروع تقرير الإبلاغ الوطنى الثالث لتغير المناخ/وزارة البيئة/برنامج الأمم المتحدة |
| د. صلاح جودة | مدير مركز الدراسات الاقتصادية |
| أ. يسرى عبد الرحيم فهمى | المستشار القانونى بالمركز الوطنى لتخطيط أراضى الدولة |
| أ.د. مصطفى جعفر | الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (سابقا) /الاتحاد العام للجمعيات الأهلية (حاليا) |
| أ. سامح مظهر محمد | خبير اقتصادى/وزارة التخطيط بالكويت |
| م. نبيل محمد عباس | أ.م. للتخطيط والبحوث/المركز الوطنى لتخطيط الأراضى |
| م. سمية محمود احمد أبو النجا | معيدة بكلية التخطيط الاقليمى والعمرانى/جامعة القاهرة |
| أ. اسلام سامى سعد | باحث أول للشئون القانونية بالمركز الوطنى/رئاسة مجلس الوزراء |
| أ. محمد توفيق | صحفى (جريدة الأموال) |
| أ. سحر سلامة | صحفية (جريدة الدستور) |
| أ. أمل خليفة | صحفية (جريدة الأهالى) |
| أ.د. ماجدة شلبى | استاذ الاقتصاد |
| أ.مها محمود رمضان | باحث مالى واقتصاد / وزارة المالية |
| أ.سحر سعد البراوى | باحث مالى واقتصاد / وزارة المالية |
| أ.حنان السيد الدماطى | رئيس قسم التأمين الاجتماعى/ وزارة المالية |
| أ.منال محسن النمر | مدير ادارة بالجهاز المركزى (باحث) |
| أ.اسامة ابراهيم عيد | باحث اقتصادى / وزارة المالية |
| أ.محمد مصطفي | صحفي / جريدة الأنباء |
| أ.عمرو محمد عبد الفتاح | باحث موازنة /قطاع الموازنة العامة للدولة /وزارة المالية |

| | |
|---|---|
| أ.أحمد عبد المطلب عبد الله | طالب / كلية التجارة -جامعة الأزهر |
| أ.خالد اسماعيل عبد العظيم | طالب |
| أ.أحمد جمال عبد الناصر حسن | طالب / الفرقة الرابعة – اقتصاد كلية التجارة -جامعة الأزهر |
| أ.احمد مصطفي حلمي | باحث |
| أ.د / اشرف كمال عباس | أستاذ – معهد بحوث الاقتصاد الزراعي |
| أ. د / مصطفي جعفر | الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء سابقاً الاتحاد العام للجمعيات الأهلية – حالياً |
| د. مختار عوض هلودة | رئيس الجهاز المركزى للأحصاء – سابقا |
| أ.أحمد مصطفي محمود | وكيل حسابات / وزارة المالية |
| أ.وليد شاهين | صحفي – جريدة المساء |
| أ.أمال علام | صحفية – جريدة الأهرام |
| أ.إيمان عراقي | صحفية – جريدة الأهرام |
| أ.محمد عبده | مصور صحفي / جريدة الاهرام |
| أ.آيات المواني | صحفية / جريدة صباح الخير |
| أحمد فراج | محاسب / وزارة الرى |
| أ.عبد الله حنفي عبد الله مرسي | كيميائي/مدير مصنع بلاستيك / الشركة المصرية الإيطالية 2M |
| أ.محمد هشام صبحي | ضابط مراقبة جوية / ميناء القاهرة الجوى |
| أ.وائل محمود محمد | باحث اعداد موازنات / قطاع الموازنة العامة بوزارة المالية |
| أ.محمد فتحي محمد | باحث إعداد موازنات / قطاع الموازنة العامة بوزارة المالية |
| أ.وليد عبد الله عبد العزيز | باحث إعداد موازنات / قطاع الموازنة العامة بوزارة المالية |

| | |
|---|---|
| أ.أحمد سيد حسن علي | باحث إعداد موازنات / قطاع الموازنة العامة بوزارة المالية |
| أ.شريف أحمد ابراهيم | مهندس كمبيوتر / شركة فورى |
| أ.حسن عبد السلام محمد | مدير عام السلامة والبيئة / الشركة العامة للبترول |
| أ.أشرف محمد منصور | صحفي/ مجلة العربي |
| د/ ايناس كمال عباس ناصر | مبرة الملك الصالح |
| أ.ممدوح الشنواني | باحث موازنة / ديوان عام محافظة المنوفية |
| أ.علي محمود حليم علي | طبيب أسنان / أعمال خاصة |
| أ.محمد عبد الرازق | طالب / كلية التجارة / جامعة الأزهر |
| أ.عادل العزبي | استشارات قانونية / نائب أول رئيس الكلية العامة للمستثمرين / الاتحاد العام |
| أ.جهاد أبو العزايم السويدى | طالب ماجستير / السنة الأولي / وزارة المالية |
| أ.محمد حسنيين فتاوى | طالب ماجستير / القطاع الخاص |
| أ.سالم حاتم عبد الله | طالب ماجستير بالمعهد / وزارة الثقافة |
| أ.سعاد الديب | نائب رئيس الاتحاد العربي للمستهلك ورئيس الجمعية العلامية لحماية المستهلك / مدير عام بالتليفزيون – سابقاً |
| أ.منير عبد الفتاح جمعة | مدير عام / هيئة الاستثمار |